# التمكين السياسي للمرأة المصرية

# هل الكوتا هي الحل ؟!!

العنوان: أول ش الملك فيصل - برج الأطباء – الدور التاسع – شقه 908 – الجيزة
ت / ف : 02/ 37759512 02/ 35731912
موبايل : 010 5327633 012 6521170
البريد الالكتروني : maat_law@yahoo.com info@maat-law.org
الموقع الالكتروني: www.maat-law.org www.maatpeace.org

لعبت المرأة دورا كبيرا في الحياة السياسية المصرية ،في كل عصورها من عصر الفراعنة فالملكة حتشبسوت تظل نموذجا رائعا لإدارة الحكم ،كما أن ما فعلته شجرة الدر عندما مات زوجها الصالح نجم الدين أيوب فى خضم حربه مع الصليبيين ،فأخفت خبر موته وأدارت الحرب بل وانتصرت فيها ورغم النهاية المأساوية لشجرة الدر إلا أنها تظل فى أذهان المؤرخين ملكة حكمت فنجحت ،وهكذا ففى العصور المختلفة فقد لعبت المرأة دورا بارزا والأسماء التى خلدها التاريخ على مستوى النضال الوطني كثيرة ولا ننسى دعم الكثير من زوجات وأمهات المناضلين لأزواجهن وأبنائهن فى كفاحهم فهن ظهرهم القوى الداعم والمؤازر اللائي يربينهم على الانتماء للوطن والعمل من اجل إعلاء شأنه ، إلا أن تراجع التمثيل السياسي للمرأة في السنوات الأخيرة ووصول نسبة المرأة إلى 1.8%من أعضاء البرلمان المصري بعد مرور ما يقرب من 50عاما على إعطاء المرأة المصرية حق الانتخاب والترشيح-المرأة المصرية هي أول امرأة في المنطقة العربية تحصل على هذا الحق –اذ أن المرأة فى آخر انتخابات تشريعية أجريت عام 2005 حصلت على ثمانية مقاعد من مجموع 454 مقعدا بمجلس الشعب ، ثلاثة منهن حصلن على مقاعدهن بالانتخاب بينما شغلت خمسة منهن مقاعدهن بالتعيين كل ذلك أدى الى لجوء عدد من المدافعين عن حقوق المرأة والمثقفين والحزبيين إلى الدعوة إلى اللجوء إلى نظام الكوتا ( الحصة ) الذي كان قد تم تطبيقه في مصر عام 1979الا أنه ألغى بحكم من الدستورية العليا لعدم دستوريته، ويطرح العديد من التساؤلات حول أوضاع المرأة المصرية عامة ووضعها على الخريطة السياسية خاصة ،وهل عجزت المرأة المصرية على أن تثبت كفاءتها للحد الذي جعلنا نلجأ للكوتا كحل أخير ورغم أن الكوتا قد يكون حل جيد وفعال لكنه ليس حلا مثاليا ،فلقد كنا نتمنى أن تقتحم المرأة المصرية الحياة السياسية بنفسها وبقوتها وعزيمتها وإرادتها الشخصية وألا نضطر إلى الكوتا التي تختزل الكثير من نضال المرأة المصرية ليتحول إلى قانون ليضعها في مكانها ،إلا أن التراجع المستمر في وضع المرأة على خريطة الحياة السياسية عجل بالكوتا كحل ينقذ الوضع من التأزم ولكننا ندعو كل المعنيين بشئون المرأة ألا يكون تطبيق الكوتا –فى حالة تطبيقه-هو نهاية لتنشيط المرأة ونتوقف بمجرد الحصول على هذا الحق المبتور، ولكن لابد أن نلجأ للعديد من الوسائل والطرق لتدعيم المرأة وحتى نتمكن يوما من إيقاف الكوتا ،وترشح المرأة المصرية نفسها في أي انتخابات وهى تعلم أن جنسها لن يلعب دورا إيجابيا أو سلبيا فى عملية اختيارها وأن برنامجها الانتخابي الجيد فقط هو الذي سيكون جواز سفر للوصول الى أصوات الناخبين ،ولابد هنا أن نوضح ضرورة ألا تتحول الكوتا الى هدف للمرأة ،وانما أن تظل آلية مرحلية للتمكين السياسى للمراة مثلها مثل باقى الآليات ،وأن يأتى اليوم الذى تعلن فيه المرأة فى البلاد التى طبقت الكوتا استغنائها عن هذا النظام .

وتتناول الدراسة عدة محاور هي نبذة عن المشاركة السياسية للمرأة المصرية بداية من القرن العشرين وقبل ثورة يوليو وكما أنه يعدد لعدد من الحقوق التي نالتها المرأة بعد ثورة يوليو ومن أبرزها حق الترشيح والانتخاب ،كما يرصد التمكين السياسي للمرأة في التشريعات الدولية والدستور المصري ، ومعوقات التمكين السياسي للمرأة والكوتا في الاتفاقيات الدولية،وتعريف التمكين السياسي وطرقه، والمعوقات التي تقف في وجه التمكين السياسي للمرأة ،والتمكين السياسى للمراة فى التشريعات الدولية وفى الدستور المصرى ،كما تتناول الكوتا فى الاتفاقيات الدولية ،ونبذة عن تواجد المرأة فى السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ،وأيضا عن تواجدها فى المجالس الشعبية المحلية ،ونسرد نماذج سريعة للكوتا فى بعض الدول ثم نتطرق إلى توصيات الدراسة التى نأمل أن تكون داعمة للتمكين السياسى الحقيقى للمراة

## بداية المشاركة السياسية للمرأة فى مصر:

تعد المشاركة السياسية مؤشراً هاماً من مؤشرات النمو الاجتماعي وفاعلية الشرائح والفئات المختلفة في المجتمع، ومن ثم فإن مشاركة المرأة السياسية ترتبط مباشرة بوضع المرأة في المجتمع والدرجة التي بلغها تطور المجتمع، كما تعتبر مؤشراً على الوضع الديمقراطي ووعى النظام السياسي، وتوجيه التنمية للانتفاع بقدرات المرأة السياسية .

في عام 1907 تأسس الحزب الوطني، وشاركت المرأة المصرية في جهوده وأنشطته، فقد دعي العبقري السياسي مصطفى كامل لتعبئة جهود المرأة في الحركة الوطنية، إلا أن هذه العضوية ظلت عضوية غير رسمية .

وفي عام 1908 اشتركت المرأة في التوقيع على العريضة التي قدمها الحزب الوطني للخديوي للمطالبة بإنشاء مجلس نيابي .

وفى عام 1910 مثلت السيدة انشراح شوقي المرأة المصرية في المؤتمر الدولي الذي عقد في بروكسل من أجل تأييد مصر .

كما شهد عام 1914 تكوين "الرابطة الفكرية للنساء المصريات" للمطالبة بحقوق المرأة السياسية .

وفى عام 1923 أنشئ الاتحاد النسائي برئاسة السيدة هدى شعراوي بهدف المطالبة بحقوق المرأة السياسية وفى مقدمتها حق الترشيح والتصويت .

وبمجرد إنشاء الاتحاد النسائي المصري انضم إلى الاتحاد الدولي لحقوق المرأة في جميع أنحاء العالم لخدمة الإنسانية جمعاء ، ومن خلال هذا الاتحاد الدولي شاركت المرأة المصرية في المؤتمرات الدولية، وأصدر الاتحاد النسائي مجلة " الإجبسيان " 1927 برئاسة السيدة سيزا نبراوى وصدرت باللغة الفرنسية لتوزع بالخارج وتعرف بنشاط الاتحاد .

واقترن أول برلمان لمصر بعد إعلان 28 فبراير 1922 بتصاعد الدعوة للمساواة بين الرجل والمرأة، والمطالبة بمنح المرأة حقوقها السياسية، حيث لم تتضمن نصوص دستور 1923 ما يشير إلى حقوق المرأة السياسية .

ونصت المادة 3 من كل من دستوري 1923، 1930 على أن المصريون لدى القانون سواء، وهم متساوون في التمتع بالحقوق السياسية والمدنية، وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الأصل أو اللغة أو الدين.

ومن نص هذه المادة نلحظ أن قوانين الانتخاب الصادرة في ظل هذين الدستورين تقصر الحقوق السياسية على الرجال دون النساء إذ أنها لم تشر إلى عدم التمييز بسبب الجنس .

وشهدت الأربعينيات زيادة التوجه السياسي للحركة النسائية، وتكوين أول حزب نسائي مصري هو "نساء مصر" 1942 برئاسة فاطمة نعمت راشد . وطالب الحزب بمنح المرأة كافة حقوقها السياسية والاجتماعية، وبحقها في الانتخابات والترشيح في المجالس النيابية .

وفى هذه المرحلة من تاريخ النضال للحصول على الحقوق السياسية للمرأة المصرية، ساندها فى مطالبها سلامة موسى وطه حسين وزكى عبد القادر .

وشاركت السيدة هدى شعراوي في المؤتمرات المحلية والدولية التي ناقشت حقوق المرأة ولاسيما الحقوق السياسية وأصدرت جمعية الاتحاد النسائي المصري كتابا تضمن المطالبة بتعديل قانون الانتخاب لينص على منح المرأة حق الانتخاب مثل الرجل .

كما ألفت السيدة منيرة ثابت كتاب "الحقوق السياسية للمرأة" انتقدت فيه دستور 1923 الذي حرم المرأة من حقوقها السياسية، كما رفعت دعوة ضد مجلس الوزراء الذي حرمها من حقها•

وخلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945 اشتركت المرأة المصرية في التنظيمات والجمعيات التي ظهرت خلال هذه الفترة، وكان اشتراكها من خلال:

-منظمات مستقلة مثل "جمعية الأخوات المسلمات" و "الحزب النسائي الوطني" الذي نص برنامجه على مساواة المرأة بالرجل والنهوض بمستواها الأدبي والاجتماعي وحصول المرأة على حقوقها السياسية والاجتماعية وحق الانتخاب والتمثيل النيابي"

-لجان نسائية مثل " دار الأبحاث العلمية" و" لجنة نشر الثقافة الحديثة" ، كما شهدت هذه الفترة تكوين اتحاد "بنت النيل" 1941 برئاسة الدكتورة "درية شفيق" ونص برنامجه على رفع مستوى الأسرة المصرية بمنح المرأة حق الانتخاب والنيابة لتدافع عن حقوقها وتساهم في إصدار تشريع يكفل صيانة هذه الحقوق.

ويلاحظ على نشاط المرأة المصرية للمطالبة بحقوقها السياسية قبل ثورة 1952م ما يلى:

- كان موقف اتحاد القيادات النسائية المصرية من الأحزاب المصرية متبايناً بين مؤيد ومعارض

• فقد كان موقف السيدة نبوية موسى موقفاً معادياً للوفد وأعلنت ذلك على صفحات صحيفتها "الفتاة" وشاركها فى هذا الاتجاه المعادى للوفد "لجنة السيدات الأحرار" المنتمية لحزب الأحرار الدستوريين

•أما السيدة منيرة ثابت فقد كانت السلاح الصحفي لحزب الوفد والأحزاب الأخرى على الساحة وذلك من خلال مجلتيها "الأمل" و "لسبوار"

• كانت الحركة السياسية النسائية مقتصرة على فئة قليلة وقد ولد هذا انطباعاً بأن دعوة الحقوق السياسية تعبر عن اهتمام قلة مرفهة من الناس

• ارتباط القيادات النسائية بالرجال من قيادات الأحزاب القائمة أما بروابط القرابة أو بصلات طبقية وطيدة أو بانتماءات فكرية وثقافية فى حين كانت قيادات الأحزاب من الرجال ترى أن القوى النسائية مجرد عنصر مساعد ثانوي وأداة لتدعيم ذات الحزب

• تداخل الأنشطة السياسية الحزبية للمرأة المصرية مع الأدوار الاجتماعية التقليدية للمنظمات الأهلية النسائية أو الجمعيات، وقامت بالأعمال الخيرية غير السياسية وغير الحزبية

المشاركة السياسية للمرأة المصرية بعد ثورة 1952 :

ونلاحظ بعد ثورة 23 يوليو 1952 أن التنظيمات السياسية وأولها "هيئة التحرير" كانت خالية من تمثيل المرأة وبناء على ذلك فإنه:

يؤرخ لدخول المرأة في البرلمان بصدور دستور 1956 الذي ساوى بين الرجل والمرأة فى الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية، فقد نصت المادة 31 على أن "المصريون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات لا تمييز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة" وبفضل هذه المادة حصلت المرأة على حقوقها السياسية حيث نصت المادة الأولى فى القانون رقم 73 لسنة 1956 على أنه "على كل مصري وكل مصرية بلغ ثماني عشر سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية:

1 -إبداء الرأي في الاستفتاء الذي يجرى لرئاسة الجمهورية

2 -انتخاب أعضاء مجلس الأمة

ومر المجتمع المصري بعد صدور دستور 1956م بعدة تحولات اجتماعية واقتصادية وسياسية أثرت على التمثيل النيابي للمرأة وأدائها داخل البرلمان.

واشتركت المرأة في تنظيمات الإتحاد القومي المختلفة 1957، وعند انتخاب القاعدة الشعبية 1959 ومجالس البنادر ، برزت المرأة في تنظيمات الإتحاد القومي من خلال اللجان الثلاثية للأحياء والشياخات ولجنة المحافظة، كما تشكلت لجنة نسائية فى إطار الإتحاد القومي للتخطيط للنشاط النسائي

وفى نوفمبر 1962 صدر قانون بتشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي للقوى الشعبية، حيث أوصت بأن يكون أعضاء المؤتمر 1500 عضو تمثل المرأة 5% من إجمالي الأعضاء

وفى 1962 مع إعلان الإتحاد الاشتراكي كمنظمة سياسية، دخلت هيئاته العديد من السيدات، إلا أن اجتماعات اللجان كانت غير منتظمة ثم توقفت نهائياً.

ومع ثورة التصحيح فى مايو 1971 وإعادة بناء الإتحاد الاشتراكي دخلت 1309 سيدة بنسبة 2% من مجموع الأعضاء بالوحدات الأساسية بالمحافظات و 16 سيدة بنسبة 1% من مجموع الأعضاء في مؤتمر المحافظة ولم تدخل لجان المحافظة إلا سيدتان

وفى سبتمبر 1975 أصدر الرئيس محمد أنور السادات قراراً بتكوين التنظيم النسائي للإتحاد الاشتراكي والذي أقر لأعضائه حق الانتخاب والترشيح لمستويات التنظيم المختلفة، حتى يعمل على رفع قدرة المرأة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ويتعرف على مشكلات المرأة والعمل على حلها

ونص الدستور المصري الصادر عام 1971 على مساواة المرأة في الحقوق السياسية بدون تمييز، إلا أن قيد المرأة في جداول الانتخابات كان اختيارياً حتى صدور القانون رقم 41 لسنة 1979 الذي أزال هذه التفرقة وجعل القيد في جداول الانتخابات إجبارياً بالنسبة للرجل والمرأة .

وبذلك تكون مصر اتخذت الإجراءات القانونية للمساواة بين الرجل والمرأة في المشاركة السياسية قبل انضمامها لاتفاقية المرأة عام 1981 التي تنص المادة 7 منها على: "التزام الدول أطراف الاتفاقية باتخاذ كافة التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة السياسية والعامة لضمان حصول المرأة على المساواة في الحقوق السياسية، وذلك سواء بالتصويت في جميع الانتخابات أو الترشيح للانتخاب والمشاركة في صياغة سياسة الحكومة وتنفيذها وتولى الوظائف العامة أو المشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية. "

وصدر القانون رقم 21 لسنة 1979 في شأن مجلس الشعب حيث نص "علي تخصيص ثلاثين مقعداً للمرأة في المجلس على الأقل وعقب صدوره قفز عدد العضوات إلى 35 سيدة في مجلس 1979 بنسبة 9% تقريباً من جملة عدد الأعضاء"

ولم تهنىء المرأة المصرية بانتصارها هذا كثير،إذ قضت المحكمة الدستورية العليا فى عام 1986 بإلغاء القانون رقم 21 لسنة 1979 لعدم دستوريته ، وقضت بإلغاء تخصيص مقاعد للمرأة ، وبذلك هبطت نسبة تمثيل المرأة في برلمان 1987 إلى 2.4% ، وهبطت النسبة مرة أخرى في كل من مجلسي 1990 ، 1995 وبلغت 2.2% ثم ارتفعت النسبة قليلاً ووصلت إلى 2.4% في برلمان 2000 وعاودت انخفاضها لتصل إلى 1.8%في انتخابات 2005.

وشهدت عضوية المرأه فى المجالس المحلية تراجعا مماثلا فقد كانت نسبتها تقارب 10 % فى عام 1983 لتنخفض الى 2 ،1 % فى عام 1992 ثم ترتفع فى انتخابات عام 2002 الى 4 ،2 % ،ثم فى انتخابات 2008بلغت عدد السيدات اللاتى حصلن على مقاعد فى المجالس المحلية بالتزكية او بالنجاح 2335 مرشحة بنسبة 4.4 % من أجمالى أعضاء المجالس المحلية.

وسجل عدد النساء المقيدات في جداول الانتخابات ارتفاعاً مضطرداً من 3.6 مليون مقيدة في 1986 بنسبة 18% إلى 8.8 مليون مقيدة في سنة 2000 بنسبة 35% ثم ارتفع العدد إلى 10.8 مليون مقيدة بنسبة 37% عام 2003 .

## ماذا نقصد بالتمكين السياسي

التمكين في معناه العام هو إزالة كافة العمليات و الاتجاهات والسلوكيات النمطية في المجتمع والمؤسسات التي تنمط النساء والفئات والمهمشة وتضعهن في مراتب أدنى.

والتمكين السياسي عملية مركبة تتطلب تبني سياسات وإجراءات وهياكل مؤسساتية وقانونية بهدف التغلب على أشكال عدم المساواة وضمان الفرص المتكافئة للأفراد في استخدام موارد المجتمع وفي المشاركة السياسية تحديدا. ليس القصد من التمكين المشاركة في النظم القائمة كما هي عليه ، بل العمل الحثيث لتغييرها واستبدالها بنظم إنسانية تسمح بمشاركة الغالبية في الشأن العام وإدارة البلاد وفي كل مؤسسات صنع القرار ضد هيمنة الأقلية.

أن التغيرات العالمية أصبحت ضاغطة نحو إعادة تعريف التمكين من منظور القدرة على التواصل والتنظيم وليس فقط فرض التشريعات والإجراءات كما تتجه لإحلال المفاهيم السلبية لتوزيع الأدوار بمفاهيم ايجابية مبنية على المساواة

وتكافؤ الفرص ويعتبر النموذج المثالي للإجراءات هو ذلك الذي يأخذ بإدماج المجموعات أو الفئات والمهمشة أو الأقل حظا في الإدارة العامة.

إن السياسات التمكينية تصاغ لمنع التفرقة على أساس النوع أو الفكر ولتعزيز حرية الاختيار في أمور تتعلق بحياة الفرد وزيادة فرصه في الاختيار. ويشمل التمكين أيضا تزويد الفرد بالمعرفة والمهارات اللازمة لبناء القدرات تحت مشروعات متنوعة لمختلف الفئات المحتاجه لمواجهة التناقضات المحيطة .

وعن طريق التجديد الديمقراطي يمكن خلق نظم انتخابية جديدة ، تجعل الناس في المركز ونقضي على تلك النظم الانتخابية التي يتم هندستها لخدمة فئات معينة كالطائفة مثلا أو الأغنياء الذين يمتلكون الأموال.

## صور التمكين السياسى للمرأة

يقوم البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية بإلزام الدول الموقعة عليه بمزيد من صور التمكين للنساء خاصة فيما يتعلق برفع الشكاوي عن طريق تمكين لجنة الاتفاقية من الرقابة بغرض إزالة كافة صور التمييز ضد النساء واستلام الشكاوى التي ترد من الأفراد أو المجتمعات الواقعة ضمن منطقة صلاحياتها وذلك للعمل علي:

١ .تحسين آليات التنفيذ الخاصة بالحقوق الإنسانية للمرأة والإضافة إليها.

٢ .النهوض باستيعاب الدول والأفراد لاتفاقية السيداو.

٣ .تحفيز الدول على اتخاذ الخطوات لتطبيق السيداو

٤ .تحفيز التغييرات في القوانين مما يقضي على الممارسات التمييزية

٥ .تعزيز الآليات القائمة لتطبيق الحقوق الإنسانية داخل نظام الأمم المتحدة.

إيجاد وعي عام أوسع بمعايير حقوق الإنسان المتعلقة بالتمييز ضد المرأة.

## كيف ينفذ التمكين

إن النظريات الحديثة في التقنين تبين أن النماذج الخاصة في الضبط الاجتماعي و برامج توعية الفئات ذات المصلحة أجدى في تغيير السلوك عن قوانين الدولة ، وتركز النظريات أيضا على أهمية تضمين السياسات وجهة نظر وخبرات الفئات المتضررة مثل أصحاب القضية ومؤسسات المجتمع المدني الراعية لتلك القضايا .

المطلوب هنا بناء أنظمة تعزز المشاركة الفعلية العادلة وتقضي على مظاهر الإقصاء والتهميش . أحد هذه الأنظمة يركز على المطالبات الفردية الحقوقية عندما تنتهك حقوق الفرد ويلجأ للقضاء والنموذج الآخر يعتمد على الضبط والتسيير بواسطة الحكومة أو سلطة أهلية مستقلة تضع المعايير المطلوبة وأنظمة التحقق ليعمل بها الجميع. أما النموذج الثالث فهو يعتمد التدابير الذاتية الطوعية ، والرابع يعتمد اتخاذ العقوبات القضائية ضد من لا يلتزم بالنظام ، والأخير يعتمد التشجيع المعنوي والمكافآت لمن يلتزم بتطبيق الأنظمة وهكذا ، وربما نحتاج في فترة من الفترات تركيبة من هذه النماذج وفق مستويات الوعي والالتزام السائدة لدينا.

## النظام السياسى الصالح أهم متطلب لعملية التمكين السياسى :

من أهم متطلبات عملية التمكين السياسي هو وجود نظام سياسي صالح بحيث : يعطي الشعب بأكمله الحقوق المدنية والسياسية الكاملة كما نصت عليه الوثيقة العالمية لحقوق الإنسان. وكما هو معلوم فانه في بعض الأحيان عندما تحصل النساء علي مناصب سياسية هامة في الدول غير الديمقراطية، فإنهن يفشلن في التقدم نحو الديمقراطية وذلك لحرصهن علي الحفاظ علي مناصبهن والإبقاء علي الوضع القائم من أجل البقاء في السلطة ، ولذلك فإنه من الوهم القول بأن إعطاء المرأة نفس الحقوق المحدودة مثل الرجل في مناخ أوتوقراطي، سيعزز تحقيق الديمقراطية في تلك الدول.

## معوقات التمكين السياسي :

الثقافة السائدة من المعوقات ، ويتمثل دورها في منظومة القيم والمعتقدات والممارسات والاتجاهات المشتركة لمجموعة من الناس والتي تؤثر في سلوكهم وطرق تفكيرهم، فالثقافات المختلفة تتفاوت في تحديدها للأدوار الجندرية التي يقبلها المجتمع للمرأة والرجل كل حسب جنسه. كذلك التنشئة الاجتماعية يمكن أن تكون معوقا ، حيث تؤثر الموروثات الاجتماعية التي تنتقل من جيل إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية على تكوين النظرة للمجتمع لموقع المرأة في الحياة السياسية .

ويكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة، والمشاركة بين الرجال والنساء، وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة، والحكومات إذا أرادت فهي التي تدفع بالمرأة إلى مراكز القيادات، إلا إن الحكومات ما زال دورها ضعيفا في إيصال المرأة إلى السلطة التشريعية.

وللأحزاب السياسية أيضا دورا هاما ، حيث تعتبر نسبة مشاركة المرأة في الأحزاب السياسية متدنية جدًا، فالنساء عازفات عن الانتساب إلى الأحزاب السياسية، كما إن الأحزاب لا تتوجه للنساء.

وكذلك تتحمل التنظيمات النسائية ضعف أدوارها في التمكين السياسي للمرأة من حيث التخطيط والبرامج ، وتبقى في النهاية وبقدر هام جدا القدرات الشخصية للقيادات النسائية فالقدرات الشخصية للمرأة واستعداداتها للقيادة وخبراتها في الحياة السياسية من المعوقات الأساسية ، ومع ذلك فقد برز عدد من النساء لهن تأثير كبير في نجاح المرأة في الحياة السياسية.

وتشكل المرأة في مصر نصف المجتمع (48,88% وفقًا لتعداد 2006)، ومن ثم فهي شريك أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتمارس المرأة دورها التنموي في مختلف المجالات. فالمرأة تمثل 30% من إجمالي العلماء في مصر حيث يتركزن في العلوم الطبية (58,5%)، والعلوم الطبيعية (7,4%)، والعلوم الزراعية (2,8%). والمرأة تمثل حوالي 15,3% من إجمالي قوة العمل (من هم في سن العمل 15-64 سنه)، وتبلغ نسبة النساء العاملات في قطاع التعليم 41,2% من إجمالي العاملين به، وفى قطاع الصحة تبلغ النسبة 49%، وفى القطاع الزراعي بلغت نسبتهن 4,9%، وفى قطاع الصناعة 9,6%، وفى قطاع الكهرباء والغاز 9,7%، وفى قطاع الأنشطة المالية والعقارات 31,8%. أما في الجهاز الحكومي فنسبة تمثيل المرأة بلغت حوالي 22%، وتمثل المرأة 39% من القائمين بالأعمال الكتابية، كما تحتل المرأة عددًا من المواقع القيادية في بعض القطاعات .

## التمكين السياسي للمرأة في التشريعات الدولية :

صدقت مصر علي المعاهدات والاتفاقيات الدولية لتعزيز مساهمة المرأة في الحياة العامة والسياسية، فقد وافقت علي الاتفاقية الدولية لمناهضة جميع أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو)التي وقعت عليها مصر عام 1980وصدقت عليها 1981 والاتفاقية الدولية الخاصة بالحقوق السياسية للمرأة وتمت صياغة حقوق المرأة في بنود الدستور، ومواد القوانين المصرية التي لا تفرق بين الفرص التي يحصل عليها المواطنون إلا بقدر استعدادهم لتحمل المسئولية وقدرتهم علي اكتساب الخبرات والمهارات اللازمة للمشاركة في عملية التنمية .

كما شاركت مصر في كل المؤتمرات الدولية المعنية بالمرأة وعمدت إلى تناول قضية التنمية البشرية من منظور متكامل قوامه الاهتمام بجودة التعليم، ومحو الأمية، وتوفير الرعاية الصحية.

## التمكين السياسي للمرأة في الدستور والقوانين المصرية :

ظلت المرأة المصرية محرومة من حقوقها السياسية في مصر حتى صدور دستور 1956 ، منذ ذلك التاريخ أصبح من حقها أن تنتخب من يمثلها في البرلمان . وأن ترشح نفسها لعضوية المجالس النيابية .

فقد نصت المادة الأولى من دستور 1956 على أنه " على كل مصري و كل مصرية بلغ ثماني عشرة سنه ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية وهي إبداء رأيه في الاستفتاء الذي يجرى لرئاسة الجمهورية وكل استفتاء آخر ينص عليه الدستور، وكذلك انتخاب أعضاء كل من مجلس الشعب ، ومجلس الشورى ، والمجالس الشعبية المحلية "

ثم صدر دستور مصر الحالي سنة 1971 الذي أكد المساواة التامة بين الرجل والمرأة حيث نصت المادة (40) منه على أن " المواطنون لدى القانون سواء، وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة، لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين أو العقيدة."

ومقتضى هذا النص أن تتمتع المرأة بالحقوق التي يتمتع بها الرجل، ومن ذلك حق التعليم، وحق العمل، وحق الترشيح، وحق الانتخاب، وحق تكوين الجمعيات، وحق الانتماء إلى النقابات.

كذلك تلتزم المرأة بما يلتزم به الرجل من واجبات مثل أداء الضرائب والمساهمة في الحياة العامة والحفاظ على الوحدة الوطنية وصيانة أسرار الدولة.

كما نصت المادة (11) من الدستور على أن "تكفل الدولة التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها في المجتمع، ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون إخلال بأحكام الشريعة الإسلامية".

بموجب المادة(62) : للمواطن حق الانتخاب وإبداء الرأي في الاستفتاء وفقا لأحكام القانون، ومساهمته في الحياة العامة واجب وطني، وينظم القانون حق الترشيح لمجلسي الشعب والشورى، وفقا للنظام الانتخابي الذي يحدده، بما يكفل تمثيل الأحزاب السياسية، ويتيح تمثيل المرأة في المجلسين. ويجوز أن يأخذ القانون بنظام يجمع بين النظام الفردي والقوائم الحزبية بأي نسبة بينهما يحددها، كما يجوز أن يتضمن حدا أدني لمشاركة المرأة في المجلسين.

وهناك المادة( 8 ) التي تنص علي : تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

و لكن النص وحده لا يكفى، على الرغم ضرورته، بل الأهم هو تلازم التطبيق للنص، بحيث تتم مشاركة المرأة بصورة أكبر في إدارة شئون مجتمعها ليس فقط على المستوى المحلى، بل أيضًا على المستوى القومي. وفى هذا الشأن تقع المسئولية ليس فقط على الحكومة بل وعلى منظمات المجتمع المدني ومنظمات القطاع الخاص والمواطنين فرادى رجالاً ونساءً في تحقيق هذا الهدف.

كما قامت مصر بإصدار عدد من التشريعات الرامية إلى إصلاح الوضع الاجتماعي للمرأة مثل تعديل قانون الأحوال الشخصية ، وتعديل قانون الجنسية ، وقانون إنشاء محاكم الأسرة ، وقانون إنشاء صندوق تأمين الأسرة وقانون تعديل أحكام النفقة ،وكلها إصلاحات تهدف إلى إنهاء مشكلات المرأة على الصعيد الاجتماعي حتى تجد فرصتها في الوقت والجهد لتقدم جهدها على صعيد الحياة السياسية ودعم توجه المرأة لتولي المناصب القيادية وخوض المعارك الانتخابية جنبا إلى جنب مع دعم قدرتها علي تربية النشء .

## الكوتا النسائية في الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية :

هناك بعض الاتفاقيات الدولية التي تؤيد الأخذ بنظام الكوتا النسائية وان كانت تطلق علية تسمية أخرى (تدابير خاصة مؤقتة) غايتها تحقيق المساواة بين الرجل و المرأة أو التعجيل فيها. ومن هذه الاتفاقيات:

### الاتفاقية الدولية لإلغاء كافة أشكال التمييز العنصري ضد المرأة(السيداو )

المادة(4) والتي تنص على انه " لا يعتبر اتخاذ الدول تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزا بالمعنى الذي تأخذ به الاتفاقيات"، بينما غالبية الاتفاقيات الدولية تؤكد على ضرورة المساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز بينهما لأي سبب كان فالإعلان العالمي لحقوق الإنسان ينص في المادة (21):

- لكل فرد الحق في إدارة شؤون بلاده العامة.
- لكل الأشخاص حق متساوٍ في تقلد الوظائف العامة في بلاده.

وفي المادة (25) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية "يتمتع كل مواطن بالحقوق والفرص التالية من دون أي وجه من وجوه التمييز المذكورة في المادة (2) ومن دون قيود منافية للعقل:

أ - أن يشارك في إدارة الشؤون العامة، أما مباشرة أو بواسطة ممثلين مختارين بحرية.

ب- أن ينتخب وينتخب في انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام، على قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري، وتضمن التعبير الحر عن إرادة الناخبين.

جـ- أن تتاح له، على قدم المساواة مع سواه عموماً، فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده.

وفي الاتفاقية الدولية للقضاء على أشكال التمييز العنصري كافة المادة (5) " تتعهد الدول الأطراف بمنع التمييز والقضاء عليه بأشكاله كافة، وضمان حقوق الجميع من دون أي تمييز على أساس العنصر أو اللون أو الأصل الوطني....وكذلك أشار إلى الحقوق السياسية لاسيما حق المشاركة في الانتخابات - أي التصويت والترشيح للانتخابات- بالاقتراع العام المتساوي وحق المشاركة في الحكومة، وإدارة الشؤون العامة على أي صعيد وتقلد الوظائف العامة على قدم المساواة مع أي شخص آخر...."

## وفى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أيضا

المادة(7) " تتخذ الدول الأطراف التدابير المناسبة كافة للقضاء على التمييز ضد المرأة في حياة الدولة السياسية والعامة وهي تكفل للمرأة خاصة، على قدم المساواة مع الرجل، الحق في التصويت في الانتخابات، والاستفتاءات العامة كافة والأهلية للترشيح لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاءها بالاقتراع العام".

**وفي اتفاقية بشأن حقوق المرأة السياسية :** المادة (2) " للنساء الأهلية للترشيح لجميع الهيئات التي ينتخب أعضاؤها بالاقتراع العام، والمنشأة بمقتضى التشريع الوطني، على قدم المساواة مع الرجال، من دون أي تمييز".

أما المادة (3) فتنص "للنساء أهلية تقلد المناصب العامة وممارسة الوظائف العامة كافة التي نشأت بمقتضى التشريع الوطني، على قدم المساواة مع الرجال وبدون أي تمييز".

**أما الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب** في مادته (13) " لكل مواطن الحق في حرية المشاركة في حكومة بلده، سواء مباشرةً وبواسطة ممثلين مختارين بحرية وفقاً لإحكام القانون".

**أما الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان،** ففي المادة (23) حق المشاركة في الحكومة " المشاركة في إدارة الشؤون العامة، سواء مباشرة أو بواسطة ممثلين مختارين بحرية" أما الإعلان الأمريكي لحقوق الإنسان وواجباته " يحق لكل شخص يتمتع بالأهلية القانونية بان يشارك في حكومة بلده ".

**وثيقة اجتماع كوبنهاغن عام 1990 حول مؤتمر البعد الإنساني** (وثيقة كوبنهاغن للدول التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية OSCE )وفي المادة(7) فقرة (2) تسمح بالتنافس على المقاعد كافة في غرفة واحدة من الهيئة التشريعية على الأقل، على أن يكون تنافساً حراً بواسطة التصويت الشعبي، بينما أشارت الفقرة (5) تحترم حق المواطنين في تقلد المناصب السياسية أو العامة، سواء منفردين أم كممثلين عن أحزاب أو منظمات سياسية، من دون أي تمييز

## المرأة فى السلطة التنفيذية

## المرأة فى الوزارة :

دخلت المرأة المصرية كوزيرة في الحكومة منذ بداية الستينيات من القرن الماضي حيث تولت السيدة حكمت أبو زيد وزارة الشئون الاجتماعية في سبتمبر 1962 ، ومنذ ذلك التاريخ لم تخل حكومة مصرية من عدد من الحقائب الوزارية التي تتولاها نساء .

وتوجد في الحكومة المصرية الحالية (2006) ثلاث وزيرات هن :

فايزة أبو النجا وزيرة للتعاون الدولي .

عائشة عبد الهادي عبد الغني وزيرة للقوى العاملة والهجرة .

مشيرة محمود خطاب وزيرة للدولة للأسرة والسكان ( تعديل وزاري 2009 ).

**مشاركة الإناث في وظائف الإدارة العليا :**

بلغ عدد الإناث شاغلي وظائف الإدارة العليا في الجهاز الإداري للدولة حوالي 2.04 ألف امرأة حتى سبتمبر 2004 أي حوالي 25.7% من إجمالي موظفي الإدارة العليا لترتفع بذلك نسبة الإناث في وظائف الإدارة العليا مقارنة بأول يناير 2001 والتي مثلت الإناث بها حوالي 23.7% من إجمالي موظفي الإدارة العليا .

وتنقسم وظائف الإدارة العليا إلى الدرجة الممتازة والعالية ومديري العموم ، وفقاً لذلك نجد أن:

الإناث تولت عام 2004 حوالي 12.8% من وظائف الدرجة الممتازة وحوالي 21.9% من الدرجة العالية و27.6% مديري العموم وذلك كما يتضح في الجدول التالي :

نسبة الإناث في وظائف الإدارة العليا القيادية بالجهاز الإداري للدولة يناير 2001 – سبتمبر 2004:

| الدرجة الوظيفية | يناير 2001 | | سبتمبر 2004 | |
|---|---|---|---|---|
| | إجمالي الوظائف | نسبة الإناث (%) | إجمالي الوظائف | نسبة الإناث (%) |
| الممتازة | 315 | 7.9 | 366 | 12.8 |
| العالية | 1518 | 18.7 | 1727 | 21.9 |
| مدير عام | 6806 | 25.6 | 5822 | 27.6 |
| الإجمالي | 8639 | 23.7 | 7915 | 25.7 |

المصدر : وزارة التنمية الإدارية

وبتوزيع الإناث شاغلي وظائف الإدارة العليا في الجهاز الإداري للدولة وفقاً للقطاعات المختلفة ، نجد أن حوالي 22% من القيادات النسائية تعمل بقطاع الاقتصاد والمال ، وحوالي 17% منهن بقطاع الثقافة والإعلام ، وحوالي 11.5% بقطاع التعليم والبحوث والشباب ، ونحو 11% بقطاع الخدمات الرئاسية .

بينما نجد أن الدواوين العامة والمجالس المحلية وقطاعات التموين والتجارة الداخلية وقطاع السياحة هي أقل القطاعات في الدولة التي تتولى بها الإناث المناصب القيادية.

أما قطاع الثقافة والإعلام ، فيعتبر من أكثر القطاعات التي تتولى فيها الإناث الوظائف القيادية بالإدارة العليا ، حيث تمثل القيادات بهذا القطاع حوالي 44% من وظائف الإدارة العليا ، يليه قطاع التأمينات والشئون الاجتماعية بنسبة بلغت 32.7% من إجمالي وظائف الإدارة العليا ، كما تمثل الإناث نسبة 31.5% من وظائف الإدارة العليا بقطاع السياحة . أما قطاع الزراعة والري والنقل والاتصالات والطيران المدني فتمثل القيادات النسائية بهم النسب الأقل على مستوى جميع القطاعات (15.3% و 14.6% من اجمالى القيادات على التوالي) .

## المرأة في السلطة التشريعية

تعد المشاركة السياسية للمرأة إحدى الأولويات التي أخذت أجهزة الدولة المختلفة الاهتمام بها ، ويعتبر تمثيل المرأة في الأجهزة النيابية والتشريعية أحد المؤشرات الدالة على فعالية مشاركة المرأة في الحياة السياسية . كما يعتبر تمثيل المرأة في هذه الأجهزة التشريعية أحدى الوسائل التي يمكن من خلالها التأكد من مدى انفتاح وتغير الثقافة السياسية للمواطنين من حيث القبول بانتخاب وتمثيل المرأة لهم في هذه المجالس النيابية ، ولا تزال مشاركة المرأة في السلطة التشريعية متدنية جدا حيث أن عدد النساء في مجلس الشعب المصري سبع نساء فقط منهن 3 بالانتخاب وأربعة بالتعيين ، وتتولى إحدى السيدات المعينات وهي الدكتورة زينب رضوان وكالة المجلس عن الفئات .

## المرأة في السلطة القضائية

اتجهت مصر إلي تحقيق قدر من المساواة بين المرأة والرجل في مجال تولي الوظائف القضائية حيث اتخذت مجموعة من الإجراءات في هذا الإطار كالتالي :-

- تم تعيين العديد منهن في هيئة قضايا الدولة وفي هيئة النيابة الإدارية وقد بلغ عدد النساء في هيئة قضايا الدولة 72 امرأة عام 2004 من مجموع عدد أعضاء الهيئة الذي بلغ 1912 عضواً.

- بلغ عدد النساء في النيابة الإدارية نحو 436 امرأة من مجموع أعضائها البالغ نحو 1726 عضواً أي بنسبة 25% .

- تولت المرأة رئاسة هيئة النيابة الإدارية فترتين متتاليتين وشارك أعضاء هيئة النيابة الإدارية وهيئة قضايا الدولة من النساء في الإشراف القضائي على الانتخابات التشريعية التي أجريت عام 2000 كما شاركن في عضوية لجان التوفيق في المنازعات الذي أخذ به المشرع المصري بالقانون رقم 7 لسنة 2000 إذ تتولي المستشارات السابقات من هيئتي قضايا الدولة والنيابة الإدارية رئاسة عدد من اللجان المشار إليها.

- تولت المرأة منصب قاضية حيث صدر قرار رئيس الجمهورية في 2003 بتعيين السيدة تهاني الجبالي عضواً في هيئة المحكمة الدستورية العليا وهي أعلي درجات السلم القضائي ، جاء القرار ليحسم حالة الجدل بشأن قضية تعيين المرأة قاضية بعد معركة طويلة استمرت أكثر من 50 عام من تقديم أول طلب لتولي منصب القضاء من الدكتورة / عائشة راتب آنذاك ،لاسيما وأنه لا توجد عوائق دستورية إذ ينص الدستور المصري على أن جميع المصريين متساوون في الحقوق والواجبات. كما لم تكن هناك عوائق شرعية إذ لا يوجد في الدين الإسلامي ما يحول دون تولي المرأة القضاء .

- وفى سبتمبر 2006 طلب وزير العدل من رئيس محكمة النقض رئيس المجلس الأعلى للقضاء في مصر موافقة المجلس على تعيين المرأة "قاضية" من حيث المبدأ، وطبقا للقواعد المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية ، وذلك إعمالا للمادة 40 من الدستور المصري .

- وفى ابريل 2007 أصدر الرئيس مبارك قرارا جمهوريا بتعيين 31 قاضية من اللاتي تم اختيارهن من بين 124 سيدة تقدمن لهذا العمل من عضوات هيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة ويعد هذا القرار خطوة هامة على طريق المواطنة الكاملة.

- وفى 9 ابريل 2007 أدت 30 قاضية اليمين القانونية أمام مجلس القضاء الاعلي برئاسة رئيس محكمة النقض رئيس مجلس القضاء الاعلي ، والمتقدمات من عضوات هيئتي النيابة الإدارية وقضايا الدولة.

## المرأة في السلك الدبلوماسي والقنصلي :

تتولى المرأة في مصر العديد من المناصب في السلك الدبلوماسي والقنصلي .

وقد شهد عدد الإناث في هذا المجال ارتفاعاً مطرداً عبر السنوات الأخيرة ، فمنذ عام 1961 تولت المرأة المصرية مناصب في السلك الدبلوماسي والقنصلي .

1- يبلغ عدد السيدات اللآتى يعملن بالسلك الدبلوماسي والقنصلي من درجة سفير إلى درجة ملحق 95 سيدة يمثلن نسبة 20.5% من إجمالي عدد أعضاء السلك الدبلوماسي والقنصلي .

2- يبلغ عدد السيدات في درجة سفير37 سيدة تشغل منهن 15 سفيرة منصب رئيس بعثة بالخارج ( سفير أو قنصل عام ) ، وتشغل 19 منهن مناصب رئاسية بديوان عام الوزارة ، حيث تتولى 6 سفيرات منصب مساعد وزير الخارجية ، إحداهن مساعد وزير الخارجية لشئون مكتب الوزير .

3- يبلغ عدد السيدات من درجة وزير مفوض إلى درجة ملحق 158 سيدة .

## المرأة فى المجالس المحلية :

ويعتبر التوجه نحو اللامركزية في أجندة الإصلاح الحكومي أكثرها انفتاحًا نحو المشاركة النشطة للنساء سواء كمنتخبات في المجالس المحلية أو مسئولات في الهيئات أو المكاتب التنفيذية (والتي يطلق عليها في مصر مجالس تنفيذية) سواء كان ذلك بالانتخاب أو بالاختيار، أو مواطنات مستهدفات بالخدمات الحكومية المحلية. ومن المتوقع أن تفيد سياسات التوجه نحو اللامركزية النساء بوجه عام، والمجموعات الأخرى من ذوى الدخل المنخفض وغيرها من المجموعات والمهمشة والمحرومة اجتماعيًا حيث يمكن توجيه الموارد المتاحة للحكومة المحلية بشكل أفضل بما يحقق مطالب تلك الفئات، كما توفر آليات المساءلة المكفولة بالقانون لهذه الفئات تحميل الحكومة المحلية تبعات قراراتهم غير المستجيبة لمطالبهم .

وتعتبر الحكومة المحلية ساحة مهمة لتدريب النساء سياسيًا لاسيما أن هناك العديد من الحواجز المفروضة أمام دخول النساء ساحة المشاركة السياسية على المستوى القومي مثل محدودية المقاعد البرلمانية والتنفيذية المتاحة، والحاجة إلى السفر من المنطقة المحلية التي يسكنونها إلى عاصمة الدولة، وإنفاق كثير من الوقت خارج المنزل بعيدًا عن الزوج والأولاد، والتكلفة المادية العالية المرتبطة بالترشح في الانتخابات، هذا بالإضافة إلى الحاجة إلى وجود شبكة من المساندة الشخصية والروابط الاجتماعية والخبرة السياسية للمرشحات لمناصب قيادية عليا بالدولة. يضاف إلى كل ذلك، أن الحكومة المحلية تجذب المرأة للمشاركة نظرًا لارتباطها – أي الحكومة المحلية- بالمصالح المباشرة للمواطنين المحليين، ومن ثم فإن فرصة المرأة القائدة على المستوى المحلى تكون أكبر في إثبات قدراتها على خدمة المواطنين المحليين ومن ثم اكتساب أرضية وشعبية أكبر تمكنها من التصعيد إلى المستويات الأعلى.

ومن أجل انخراط نسائي أكبر في الحكومة المحلية اتخذت كثير من الدول العديد من الترتيبات التي تستهدف مشاركة فعالة للنساء في الشئون المحلية والتي من بينها إدخال نظام الحصص في الترشح وفى المقاعد التمثيلية، وموازنات النوع الاجتماعي، وغيرها من التدابير التي يعززها ويؤكد عليها "الاتحاد الدولي للسلطات المحلية" والذي أصدر في عام 1998 الإعلان العالمي حول ( المرأة في الحكومة المحلية )

### تمثيل النساء فى المجالس المحلية فى بعض دول العالم فى عام 2004

| الدولة | النسبة المئوية للنساء في المجالس المحلية |
|---|---|
| مصر | أقل من 5% |
| الولايات المتحدة | أقل من 30% |
| بوليفيا | أقل من 35% |
| الهند | أقل من 40% |
| ناميبيا | أقل من 50% |
| السويد | أقل من 50% |
| صقلية | أقل من 60% |

المصدر: منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية، 2004.

وتجدر ملاحظة أن هذه النسبة لا تختلف عن متوسط النسبة في البرلمانات الوطنية. وبقراءة البيانات الواردة في الجدول ، يتضح أن مصر لا تزال في وضع متدني فيما يتعلق بوضع المرأة في المجالس الشعبية المحلية حيث تقل نسبة تمثيل

النساء فيها كثيرًا عن 5%. وتجدر الإشارة إلى ارتفاع نسبة تمثيل المرأة في دول العالم المختلفة يعود في جزء كبير منه إلى أن هذه الدول تطبق نظام الحصص أو غيره من بنود ما يعرف بالتمييز الإيجابي على المستوى المحلى مثل ناميبيا وأوغندا وباكستان والهند وبنجلاديش وفرنسا وجنوب أفريقيا والغالبية العظمى من دول أمريكا اللاتينية .

وفيما يتعلق بالمواقع القيادية التنفيذية على المستوى المحلى، فنسبة تمثيل النساء أدنى من مثيلاتها في المجالس المحلية (المنتخبة)، فعلى سبيل المثال بلغت نسبة النساء اللاتي تشغلن منصب العمدة في بلديات أمريكا اللاتينية حوالي 5% فقط على الرغم من أن المرأة في هذه المجموعة تحتل مكانة كبيرة في المجالس المحلية، وإذا ما نظرنا إلى الوضع في مصر في ظل هذه الأرقام نجد أن عدد شاغلات المناصب التنفيذية العليا في المحافظات المختلفة يكاد يعد على أصابع اليد الواحدة كما سيلي توضيحه.

## الوضع العالمي للمرأة في الأجهزة التنفيذية المحلية :

وفقًا لبيانات منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية لعام 2005، بلغ إجمالي عدد الرجال الذين يشغلون منصب العمدة حول العالم في الدول محل البحث (67 دولة) حوالي 90613 بينما بلغ عدد النساء حوالي 9013، أي أن متوسط نسبة النساء في المناصب القيادية التنفيذية على المستوى المحلى يصل إلى 9% فقط .

هناك ثمة تفاوت بين المناطق في حجم مساهمة المرأة في السلطات التنفيذية المحلية، نجد أن متوسط نصيب النساء في أفريقيا يبلغ 12% فقط، بينما يبلغ في آسيا والمحيط الهادي حوالي 5,6%، وتنخفض النسبة لتصل إلى ما دون الواحد بالمائة في دول منطقة الشرق الأوسط (0,8%)، بينما تبلغ في أوروبا 10,5%، وتصل في دول أمريكا الوسطى إلى 4,8%، وترتفع قليلاً في دول أمريكا الجنوبية لتصل إلى 5,5%.

## الوضع المصري للمرأة في المجالس المحلية :

على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة من أجل رفع مساهمة المرأة ومشاركتها في صنع القرار على جميع المستويات من خلال إنشاء وحدات تنظيمية على مستوى الدولة مثل المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، ووحدات تنظيمية على المستوى المركزي والمحلى مثل وحدات تكافؤ الفرص حيث قامت حتى الآن 22 وزارة بإنشاء هذه الوحدات، و بالرغم من التحسن الذي شهده وضع المرأة بالنسبة للوظائف القيادية مع مطلع الألفية الجديدة، حيث تضاعفت نسبة الإناث في كافة الوظائف العليا من حوالي 7% في عام 1988 إلى 15% في عام 1996، إلا أن نصيب المرأة من الوظائف القيادية العليا وفقًا للأرقام المتاحة لعام 2006 لا يزال متواضعًا، فالأرقام تدل على انخفاض نصيب المرأة المصرية في الوظائف القيادية، ووفقًا لأرقام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فإن عدد الذكور في الوظائف القيادية (من الدرجات مدير عام، الدرجة العالية، الدرجة الممتازة، درجة نائب وزير) قد بلغ 20479، بينما بلغ عدد الإناث في المناصب القيادية 6981 أي ما نسبته 24,42%. وتجدر المسارعة بالقول أن الجزء الأكبر من هذه النسبة يتركز في درجة مدير عام أي في أدنى سلم الوظائف القيادية. ووفقًا لتقرير التنمية البشرية لعام 2000 فإنه على الرغم من أن النساء المصريات شكلن 28% من قوة العمل المهنية والفنية، إلا أنهم لم يشكلن إلا 16% من الإداريين والمديرين و5% فقط من كبار المسئولين الحكوميين .

تراوحت نسبة تمثيل المرأة بالمجالس الشعبية المحلية في انتخابات 1997 حوالي 1,8% وذلك على المستوى الإجمالي حيث فازت 849 امرأة فقط بمقاعد في المجالس المحلية المختلفة من إجمالي 47,636 مقعد، ومع ذلك تراوحت نسبة الإناث أعضاء المجالس المحلية بين حوالي 1,3% على مستوى القرى، وحوالي 5,2% على مستوى الأحياء، يلاحظ أن النسبة الأكبر للمرأة جاءت على مستوى الأحياء (5,2%) وربما يفسر ذلك بوجود الأحياء في المحافظات الحضرية والمدن الكبرى مثل القاهرة والجيزة وبورسعيد والإسكندرية ودرجة الوعي السياسي للمرأة في هذه المناطق. وفى ذات الإطار أيضًا ربما تفسر العادات والتقاليد والروابط العائلة انخفاض نسبة تمثيل المرأة في المجالس المحلية القروية (1,3%) .

## تطور أعداد النساء بالمجالس الشعبية المحلية خلال الفترة من 1983 إلى 2007

| المجالس المحلية | 1983 | | 1988 | | 1992 | | 1997 | | 2002 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | العدد الكلي | النساء % | العدد الكلي | النساء % | العدد الكلي | النساء % | العدد الكلي | النساء % | العدد الكلي | النساء % |
| المحافظات | 1789 | 15,0 | 2436 | 5,6 | 2508 | 4,4 | 3172 | 3,2 | 3227 | 3,5 |
| المراكز | 6652 | 15,2 | 8752 | 1,8 | 9834 | 4,4 | 12707 | 1,0 | 12969 | 4,5 |
| المدن | 3254 | 11,0 | 3772 | 2,3 | 4112 | 1,3 | 5000 | 1,7 | 5146 | 2,9 |
| الأحياء | 656 | 10,7 | 978 | 4,1 | 1018 | 3,7 | 1254 | 4,5 | 1372 | 5,2 |
| القرى | 15408 | 5,6 | 17740 | 0,5 | 20160 | 0,6 | 25248 | 0,7 | 24922 | 1,3 |

المصدر: مركز معلومات مجلس الوزراء، 2004.

وفيما يتعلق بنتائج انتخابات 2008، فإن عدد المقاعد الإجمالي على جميع مستويات المحلية بلغ 53,010 مقعدًا، وحصلت المرأة على 2495 مقعدًا من بين 6 آلاف مرشحة على جميع المستويات ، وبهذا فإن نسبة تمثيل المرأة في المجالس الشعبية المحلية ارتفعت لتصل وفق انتخابات 2008 إلى 4,7%، على الرغم من هذا التقدم والذي تحقق بفعل دفع الأحزاب بعدد أكبر من المرشحات في هذه الانتخابات، والطريقة التي اتبعها الحزب الوطني في تسمية مرشحيه فيها، إلا أنه مازل أمام المرأة المصرية الكثير من العمل من أجل المشاركة بدرجة أكبر في المجالس المحلية.

وتجدر الإشارة أيضًا الى أن المرأة المصرية لم تشغل حتى الآن منصب رئيسًا للمجلس الشعبي المحلى للمحافظة أو المركز أو حتى رئاسة اللجان الرئيسية فى المجالس، وشغلت عدة نساء معدودات بعض المناصب الأخرى من رئيس مجلس حي أو وكيل للمجلس نذكر منهن على سبيل المثال السيدة سحر عثمان مدير عام بالخدمة المدنية بالجهاز المركزي للتنظيم والإدارة وأول رئيس مجلس محلي بمدينة نصر(شرق) في انتخابات 2002، والتي فازت أيضًا في انتخابات 2008 بالتزكية.

## المرأة المصرية والمجالس المحلية التنفيذية:

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم تعيين امرأة في منصب المحافظ أو نائب المحافظ حتى الآن، ولا حتى في منصب رئيس المركز أو سكرتير عام للمحافظة، ولأول مرة تم تعيين المهندسة هناء عبد العزيز كسكرتير عام مساعد لمحافظة 6 أكتوبر. أما بالنسبة لمناصب رؤساء المدن والأحياء والقرى فعدد من يشغلن هذه المناصب من النساء لا يتعدى أصابع اليد الواحدة، تتوزع على محافظات الجمهورية في القليوبية وسوهاج وقرية توماس وعافية بإسنا بمحافظة قنا، على الرغم من كثرة عدد هذه الوحدات المحلية (28 محافظة ومدينة ذات وضع خاص هي الأقصر، 184 مركز، 222 مدينة، 78 حي ، 1210 وحدة قروية محلية، 4673 قرية أم، 26611 كفر ونجع وعزبة). وهكذا فمن الواضح أن المكسب المتحقق للمرأة المصرية بتغيير النص الذي ظل قائمًا في قانون العمد والمشايخ والذي كان يشترط فيمن يعين عمدة أو شيخ بلد أن يكون من الذكور ، حيث ثبت أن هذا النص يخالف الدستور على الأقل في مواده 8، 40، وقد وافقت الحكومة المصرية والبرلمان المصري على حذف هذا الشرط من القانون وأصبح من حق المرأة أن تشغل منصب العمدة أو شيخ البلد وهو ما أثمر تعيين أو امرأة في منصب العمدة بأحد قرى محافظة أسيوط .

أن المساهمة المتواضعة للمرأة في السلطة المحلية يرجع إلى عدة أسباب على رأسها: هامشية دور المجالس المحلية المنتخبة، وتركيبة النظام المحلى المعقدة، وانتشار الفساد في المحليات، وسيادة الخطاب الديني في العملية الانتخابات، والعادات والتقاليد، وضعف منظمات المجتمع المدني المساندة للمرأة، وتنميط دور الإعلام للمرأة، ومحدودية عدد المرشحات في الانتخابات المحلية، وضعف الثقافة السياسية لدى الناخبين المحليين، وانتشار الفقر وتأثيره على الترشح

للانتخابات، انتشار الأمية، ضعف وهشاشة العمل الحزبي للمرأة، وضعف إيمان الأحزاب بدور المرأة وقدرتها على المشاركة الفعالة، وعدم اقتناع المرأة بدورها وعدم إيمان المرأة بقدرة المرأة، افتقاد وجود نماذج نسائية تحتذي للمرأة على المستوى المركزي، افتقاد مشروع معبر عن قضايا المرأة، وسيادة الثقافة الذكورية .

## أنظمة الكوتا

و هناك العديد من أنظمة تخصيص نسبة للمرأة فى التمثيل السياسى (الكوتا) . و على وجه العموم هناك أربعة أنظمة رئيسية للكوتا و هى الحصة الدستورية و الحصة القانونية للبرلمان و الحصة القانونية للمجالس المحلية و الحصة الحزبية . و تأخذ العديد من الدول بأكثر من نظام فى الوقت نفسه

## الكوتا الدستورية :

و هى نظام تخصص فيه مقاعد للمرأة فى البرلمان بنص فى الدستور ، و تأتى فرنسا و الأرجنتين و الفلبين و نيبال و رواندا و أوغندا و بوركينا فاسو ضمن 14 دولة تأخذ بهذا النظام، و به حققت رواندا أعلى نسبة تمثيل للمرأة فى البرلمان فى العالم (48.5 %) .

## الكوتا القانونية :

و هى نظام تخصص فيه مقاعد للمرأة فى البرلمان بنص فى قانون الإنتخابات ، و الدول الأربع عشر التى تأخذ بنظام الكوتا الدستورية تقع ضمن 32 دولة صدرت فيها قوانين تنص على تخصيص نسبة من المقاعد فى البرلمان للمرأة . و تتوسع دول أمريكا اللاتينية فى الأخذ بنظام الكوتا القانونية و منها البرازيل و الأرجنتين و المكسيك ، و من أوروبا تطبق هذا النظام العديد من الدول و منها فرنسا و بلجيكا ، و باكستان و إندونيسيا فى آسيا و من الدول العربية السودان

## الكوتا القانونية فى المجالس المحلية :

و قد أخذت الهند بهذا النظام لتخصيص ثلث المقاعد بالمجالس المحلية للسيدات ، و كذلك فعلت جنوب إفريقيا لتصل إلى نسبة مماثلة . أما فى فرنسا فقد نص القانون على تخصيص نسبة النصف (50%) فى قوائم الأحزاب إذا كان عدد المقاعد ستة مقاعد أو أكثر ، حيث تجرى الانتخابات المحلية بنظام القوائم . و من الدول الأخرى التى تأخذ بهذا النظام باكستان و اليونان و تايوان و بيرو. و هذا النوع من الكوتا ينص عليه فى الدستور أو بالقانون .

## نظام الحصة الحزبية :

تطبق هذا النظام 61 دولة ، و أهمها الدول الاسكندنافية ، و فيها تلتزم الأحزاب بترشيح نسبة النصف على قوائمها من السيدات و هو التزام اختيارى دون تشريع فى بعض الأحيان كإيطاليا و النرويج و إجبارى فى أحيان أخرى كالسويد ، و هى دول تجرى فيها الانتخابات بنظام القوائم.

و من الدول التى ترشح فيها الأحزاب عددا من السيدات إلتزاما بالقانون ألمانيا و فرنسا و بريطانيا و السويد و إسبانيا و بلجيكا و النمسا و سويسرا و بولندا و أيرلندا و استراليا و اسرائيل و باراجواى .. و الهند و البرازيل و كندا و من الدول العربية الجزائر و تونس و المغرب .

و قد ينص القانون على أن ترشح الأحزاب سيدات بوضع عدد محدد من المرشحات ضمن قوائمها أو على أن تخصص نسبة للسيدات ضمن الترشيح المبدئي داخل الحزب مثل بريطانيا.

و فى فرنسا تجرى انتخابات الجمعية الوطنية بالنظام الفردي . لذا لا يلزم القانون الأحزاب بتخصيص نصف الترشيحات للسيدات و لكنه يوقع عقوبة مالية على الحزب الذي لا تمثل السيدات نصف عدد مرشحيه في الانتخابات العامة التي تجرى بالنظام الفردي .

و قد لاحظ أساتذة العلوم السياسية أن إقدام حزب الأغلبية على الالتزام بترشيح نسبة من السيدات يدفع الأحزاب الأخرى لإتباع نفس الأسلوب .

و يسهل تطبيق الكوتا في ظل التمثيل النسبي حيث الانتخابات بنظام القوائم . و مع ذلك يمكن تخصيص مقاعد للنساء في ظل نظام الانتخاب الفردي كما هو الحال في فرنسا .

## مميزات نظام الكوتا

و يتجاهل معارضو الكوتا أن المشاركة السياسية للمرأة المصرية لم تتقدم طوال 49 عاما . و منذ إلغاء مقاعد المرأة فى مجلس الشعب عام 1986 و نسبة التمثيل البرلمانى للمرأة تتراوح حول نسبة 2.5 % . و تشير مختلف التجارب السياسية إلى مميزات نظام الكوتا و هى مميزات يؤكدها الواقع السياسي فى العديد من الدول . و يمكن تلخيص تلك المميزات فى الآتى :

● لا يمكن اعتبار الكوتا تمييزا ضد الرجال و افتئات على حق الرجل بل تعويض للمرأة عن التمييز الذي تعانيه بالفعل خصوصا فى المجال السياسي ، و مسعى لتحقيق المساواة و إجراء يهدف إلى تحويل تكافؤ الفرص من مبدأ إلى واقع . فالواقع الإقتصادى و الإجتماعى للمرأة أدنى من الرجل . و فى ظل الضعف الإقتصادى و الإجتماعى لا يمكن أن ننتظر زيادة تلقائية فى المكانة السياسية للمرأة . بل إن زيادة المشاركة السياسية و المكانة السياسية للنساء مدخل من مداخل تطوير الأحوال الاقتصادية و الاجتماعية للمرأة .

● إن الأحزاب هي التي تقوم باختيار و تقديم المرشحات و المرشحين و ليس الناخبين أنفسهم ، و بذلك لا تعد الكوتا اجتراء على حقوق الناخبين في اختيار مرشحيهم ، إنما حافز للأحزاب لصناعة كوادر نسائية و التقدم بمرشحات من السيدات لشغل المقاعد المخصصة بالفعل للسيدات.

و في الوقت نفسه تفسح الكوتا الفرصة للناشطات سياسيا بخوض الانتخابات مستقلات بغض النظر عن المعارك و المنافسات داخل الأحزاب ، و بعيدا عن فرض العقوبات على المرشحات بحجة خرق الالتزام الحزبي .

● و تؤدى زيادة المشاركة السياسية للمرأة إلى زيادة ممارستها لحقوق المواطنة و هي التعبير السياسي و المدني عن المساواة في الحقوق و الواجبات المنصوص عليها في الدستور.

● كما أن نظام الكوتا يؤدى إلى خلق تجمع من النساء فى المجالس النيابية مما يخفف من الضغوط التى تعانيها السيدات المنتخبات فرادى و نتيجة لندرة وجودهم فى مواقع اتخاذ القرار .

و بذلك يتشكل تجمع من النساء في المجالس النيابية . و هو ما يؤدى إلى تقدم قضايا الأسرة و المجتمع على أجندة الحكومة . و يساعد على مناقشة خطة الدولة من زاوية عائدها المباشر على الأسرة بالإضافة إلى طرح قضايا المرأة و الأسرة بصورة أكثر فعالية.

● و لا يكتمل التمثيل السياسي و النيابي إلا بمشاركة المرأة بنظرتها المتميزة لمشاكل مجتمعها و برؤيتها المختلفة للحلول المطروحة حول قضايا التنمية .

● تسعى الانتخابات لتمثيل الجماهير و ليست مقياسا للمؤهلات الأكاديمية ، و فى كل الأحوال هناك سيدات مؤهلات كالرجال و أكثر. و لكن الكثيرين يميلون للتقليل من قيمة قدراتهن و كفاءتهن

● وإذا سببت الكوتا بعض الاحتقان داخل هذا الحزب أو ذاك ، فهو إحتقان مؤقت يصاحب كل تغيير و يعقب كل تحول . و مع إستقرار النظام الجديد تتبدد المخاوف و بالتدريج تتكشف مميزاته و يكتسب القبول و يصبح جزءا من العملية السياسية .

## أسباب معارضة الكوتا

ومع ذلك فهناك معارضة لتخصيص مقاعد للمرأة فى البرلمان . و يسوق المعارضون الأسباب التالية :-

● اعتبار الكوتا خرقا لمبدأ المساواة و مناقضا لتكافؤ الفرص و ليس تحقيقا لهما .

● و إجراءا غير ديموقراطى بإجبار الناخبين على الاختيار من بين المرشحات في حين قد يفضل البعض اختيار مرشح من الرجال.

● و يعترض البعض لأن الكوتا ستؤدى إلى منح فرص لمرشحات بمقتضى النوع الإجتماعى و ليس على أساس الكفاءة ، مما قد يقلل من فرص أصحاب الكفاءة . بالإضافة إلى احتمال ألا تتوفر الشروط الموضوعية اللازمة لبعض المرشحات .

● و أن بعض السيدات لا يرضيهن الوصول للبرلمان لمجرد أنهن سيدات .

● و يضاف إلى هذه الأسباب الاحتقان و الخلافات داخل الأحزاب التى قد تنشأ بسبب الكوتا ، على أن الكوتا تضمن عددا من المرشحات من بين السيدات بينما المرشحون المحتملون من الرجال يتنافسون على نيل ترشيح الحزب .

إن ضعف المشاركة السياسية للمرأة واحد من أهم أسباب الضعف العام للمشاركة السياسية و ليس فقط واحدا من مظاهره. فالتنشئة السياسية هي أولى خطوات ترسيخ المشاركة السياسية للرجال و النساء . و تقع على المرأة مسئولية أساسية في التنشئة السياسية . فإذا كنا بصدد مضاعفة المشاركة السياسية و المجتمعية و تدعيم دور الأحزاب و الدعوة إلى تعظيم روح المبادرة و الانتقال إلى مرحلة جديدة من مراحل التطور الديموقراطى ، فإن دعم المشاركة السياسية للمرأة يجب أن ينطلق هو الآخر إلى مرحلة جديدة تتسم بنقلة نوعية إيجابية .

و قد أصبحت تلك النقلة النوعية بالتدخل الإيجابي ضرورة ملحة . ذلك أن إحداث التقدم لا يكون بانتظار التطور الإجتماعى ، إنما بصناعته . و قد كانت الدولة في مصر دائما صانعة التقدم .

إن ترك المجتمع لنفسه دون تدخل لن يسفر إلا عن إعادة إنتاج الأوضاع القائمة و الظروف السائدة . بينما التجربة المصرية تؤكد عبر تاريخها أن التقدم كان مطلبا لا يتحقق على أرض الواقع إلا بدور فعال للدولة .

**هناك ثلاث مستويات للكوتا و هى :**

● كوتا داخل الأحزاب بين المتقدمين للترشيح المبدئي – بريطانيا

● كوتا بين المرشحين ترشيحا رسميا – فرنسا

● كوتا بتخصيص مقاعد في البرلمان – المغرب

و من المهم ملاحظة أن تطبيق نظام الكوتا بمفرده لا يعنى إزالة كافة أشكال التمييز ضد المرأة في مجال العمل السياسي . إذ لا بد من تعزيز تطبيق هذا النظام بحزمة من الإجراءات و التدابير لمساندة الناشطات في العمل السياسي و دعم المنظمات العاملة في مجال الحقوق السياسية للمرأة و إيجاد و تأهيل الكوادر النسائية و تشجيع المشاركة الواعية للمرأة في الانتخابات العامة و المحلية .

**الآليات المصرية لدفع المشاركة السياسية للمرأة**

**اللجنة القومية للمرأة:**

أنشئت 1993 برئاسة السيدة سوزان مبارك وهى لجنة منبثقة عن المجلس القومى للطفولة والأمومة للنهوض بالمرأة في جميع المجالات .. وتشكل توعية المرأة ولاسيما المرأة الريفية بحقوقها السياسية والقانونية واحد من أهم اهتمامات وأنشطة اللجنة.

**المجلس القومى للمرأة :**

يسعى المجلس القومي للمرأة إلى توعية المرأة بحقوقها ومقدراتها لتكون شريكاً فعالاً فى الحياة السياسية وللنهوض بها فى مختلف المجالات، وكان للمجلس دوراً مهماً فى مجال تنمية المشاركة السياسية للمرأة بدأها بعقد المنتدى الفكري الثاني "المرأة والمشاركة السياسية" فى 12 يوليو 2000، وتم عقد عدد من الاجتماعات الدورية مع رؤساء الأحزاب

وأمينات المرأة بالأحزاب وعقد عدد من المؤتمرات الجماهيرية بكافة محافظات الجمهورية لتدعيم دور المرأة فى انتخابات مجلس الشعب عام 2000 ومجلس الشورى عام 2001 والمحليات 2002 بنشر الوعي السياسي بدور المرأة فى مراكز الشباب والجامعات ومختلف التجمعات الشعبية والنقابات العمالية، كما ساهم المجلس من خلال فروعه بالمحافظات نحو استخراج المستندات الرسمية للسيدات من خلال الاتصال بالأجهزة المعينة لتسهيل مهمة الفرع فى مساعدة السيدات للحصول على البطاقات الانتخابية.

## المجلس القومى للمرأة والتأهيل السياسى لها

**وفى إطار إعداد كوادر سياسية قادرة على اقتحام مجالات الحياة والعمل السياسي تم إنشاء :**

### مركز التأهيل السياسى للمرأة :

أنشأ المجلس القومي للمرأة هذا المركز بموجب اتفاقية التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الانمائى لتدريب النساء اللاتي:

1- لديهن الرغبة في دخول مجال العمل السياسي.

2- لديهن سابق خبرة في العمل العام.

3- ممثلات لمختلف الأحزاب السياسية.

وبدأ تنفيذ المرحلة الأولى للتدريب من خلال عقد عشر دورات واستغرقت كل دورة خمسة أيام واستهدفت 317 سيدة .

### المنتدى السياسى للمرأة :

نفذ هذا المنتدى بالتعاون مع الهيئة العامة لقصور الثقافة ومن خلال فروع المجلس والهيئة بكافة محافظات الجمهورية. وتضمن المنتدى لقاءات توعية سياسية وثقافية للمرأة لتعريفها بأهمية مشاركتها في الحياة السياسية والمشاركة في اتخاذ القرار، شارك في هذه اللقاءات أعضاء المجلس القومي للمرأة ونخبة من الأساتذة والخبراء المتخصصين.

## تحقيق المساواة وضرورات تدخل الدولة

ينص الدستور المصري على مبدأ المساواة في ثلاث مواد هي المواد 8 و 11 و 40 و يتطلب البحث في مدى دستورية نظام الكوتا تعمقا مبدئيا في مفهوم المساواة .

هل المساواة حقيقة واقعة في الحاضر الإجتماعى المصري خاصة فيما يخص الأحوال الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية أم أن المساواة هدف و غاية نسعى إلى تحقيقها ؟

و هل تعنى المساواة كما نص عليها الدستور مساواة فى الإجراءات و التدابير أم هي مساواة تتحقق كنتيجة نهائية لعدد من الإجراءات و التدابير ؟

فإذا لم تكن المساواة هي الواقع الإجتماعى المصري الآن ، فإن تحقيق المساواة يصبح واجبا على الدولة بنص الدستور الذي يؤكد على كفالة الدولة للمساواة .

و إذا لم تكن المساواة هى الحاصل فى الحياة السياسية المصرية اليوم ، فمن الضروري أن تكون المساواة حصيلة لعدد من الإجراءات و التدابير التي تدخل فى باب الفعل الإيجابي .

و من واجب الدولة أن تتدخل بحزمة من التشريعات و السياسات لتغيير الواقع الذى لا تتحقق فيه المساواة و يختل فيه التكافؤ فى سبيل تمكين الفئات الضعيفة و الأقل قدرة من بلوغ درجة المساواة .

تلك رؤية إصلاحية لمفهوم المساواة . و هي رؤية تستند إلى أن المساواة غاية و هدف، و في سبيل تحقيقها يمكن – و قد يجب – إصدار القوانين و سن التشريعات و إتباع السياسات التي تؤدى إلى بلوغ هذا الهدف . و قد تكون القوانين و

الإجراءات المطلوبة مرحلية و مؤقتة حتى تصبح المساواة حقيقة راسخة . و في كل الأحوال من الضروري أن تتوفر آليات لرصد الواقع لتصحيح أوجه الخلل سعيا لتحقيق المساواة .

أما مفهوم المساواة الذي يقوم على أساس المساواة في الإجراءات و التدابير فهو تكريس للواقع و إبقاء على مافيه من خلل و تثبيت للأوضاع السياسية و المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية القائمة بالفعل ، و هو مفهوم محافظ للمساواة . و طبقا لهذا المفهوم فإن الواقع يحمل في طياته آليات التغيير و دوافع التطور و هو بذلك لا يحتاج استحداث آليات جديدة أو إقرار سياسات مختلفة . فمبدأ تدخل الدولة مرفوض و التغيير بالتشريع يبقى بلا مبرر . إنما ينبغي الاستمرار على ذات النهج و إتباع نفس المسار .

فإذا كانت نسبة التمثيل النيابي في مصر لا تزال عند 2.8 % بعد 49 عاما من حصول المرأة على حقوق الانتخاب و الترشيح ، فليس من المتوقع أن يؤدى استمرار المجتمع في نفس المسار دون تغيير أو تدخل إلى تحقيق المساواة في المشاركة السياسية بين المرأة و الرجل .

**تجارب للكوتا فى بعض دول العالم :**

## تجربة بنجلاديش :

أقر تطبيق الكوتا ببنجلاديش طبقا لدستور عام 1972اذ أعطيت المرأة 15مقعدا من أصل 315لمدة عشر سنوات ،وقد أقرت بنجلاديش الكوتا المحددة زمنيا بمعنى تطبيق الكوتا مؤقتا حتى تتلاشى الظروف والاتجاهات الاجتماعية التي تعمل ضد المرأة ،وأثبتت الأيام أن تعديل النظرة الاجتماعية تجاه المشاركة السياسية للمرأة تحتاج وقتا أطول مما كان متوقع ،إذ اجري تعديل في عام 1978 ارتفعت بموجبه الحصة إلى 30 مقعدا من أصل 330 لمدة 15 سنة ابتداء من 1972. وفي عام 1990 تجدد العمل بهذا النظام لمدة عشر سنوات أخرى. وبانقضاء الفترة في عام 2001 جرت مداولات طويلة أثمرت عن تعديل دستوري ارتفع بموجبه عدد مقاعد البرلمان إلى 345 مع تخصيص نسبة 13 بالمائة منها أو 45 مقعدا للنساء، على أن ينتخبن - كما كان الحال دائما- بطريقة غير مباشرة أي عن طريق ممثلي الأمة المنتخبين،إلا أن نساء بنجلاديش تكافح من اجل رفع هذه الحصة وإتباع أسلوب الانتخاب المباشر.

## تجربة أندونسيا :

وصل عدد النساء في البرلمان الإندونيسي في الانتخابات التشريعية هذا العام 2009الى 15%من نسبته الكلية بفارق واضح عن الانتخابات التي سبقتها حيث حصلت المرأة على61مقعدا في البرلمان بنسبة 11.1%،ويرجع هذا إلى تشريع دستوري تم إقراره في عام 2004وطبق في انتخابات نفس العام ، و بموجب هذا التشريع الذي ينطبق فقط على الانتخابات العامة دون المحلية يجب أن يكون ضمن مرشحي الأحزاب السياسية في كل إقليم انتخابي نسبة من السيدات لا تقل عن 30%من المجموع الكلى .

## تجربة أفغانستان :

فى أفغانستان اختلفت أوضاع المرأة بشكل واضح بعد سقوط حركة طالبان،2001 إذ جاء الدستور الذي أقره مجلس زعماء العشائر المعروف باسم «لويا جيرغا» في 4 يناير 2004، ليسجل أهم الإنجازات السياسية لضمان توفير حقوق الإنسان بالنسبة للمرأة الأفغانية وتأمين مكاسبها المدنية والاجتماعية، لأنه يضمن المساواة في الحقوق لكل المواطنين، رجالا ونساء،إذ خصص الدستور الجديد 25 %من مقاعد مجلس النواب للنساء .

كما تضم اللجنة التي وضعت مسودة الدستور، والمكونة من تسعة أعضاء، سيدتين، وهناك سبع نساء من أصل 35 عضوا في لجنة مراجعة الدستور.

يذكر أنه عندما سيطرت حركة طالبان على الحكم عام 1996 منعت التعليم للنساء، بل حتى البنات الصغيرات في السن. وطردت النساء من معظم الوظائف خارج البيوت وأجبرتهن على تغطية وجوههن بارتداء البرقع.

## تجربة الصومال:

حصلت المرأة الصومالية على 10%من مقاعد البرلمان فى ختام مؤتمر جيبوتي عام 2000ثم ارتفع لاحقا الى 12%فى نهاية مؤتمر كينيا 2004، وتم حينها توزيع المقاعد بشكل يحافظ على التكافؤ بين العشائر المتنافسة، ومثلت كل عشيرة من العشائر الرئيسية الأربع بخمس نساء، فيما خصصت المقاعد النسائية الخمس المتبقية للعشائر الصغيرة.

ثم أقر البرلمان الصومالي في 26يناير 2009 في جيبوتي زيادة عدد أعضائه إلى 550 لينضم إليه 275عضوا جديدا من المعارضة حسب اتفاق جيبوتي الذي وقع بين الحكومة الانتقالية وتحالف تحرير الصومال ،إلا أن عدد من النائبات الصوماليات اعترضن على قرار زيادة عدد أعضاء البرلمان من دون الأخذ في الاعتبار نسبة مشاركة النساء والتي تصل إلى 12%.

## تجربة السودان :

خصص المشرع السوداني مقاعد للمرأة تتراوح بين 10-35مقعد ،إلا أن نساء الجنوب هددن مؤخرا بعدم التصويت للرجال في الانتخابات العامة المقررة في تموز 2009، واتهمن حكومة الجنوب بالنكوص عن وعود الراحل جون جارانج زعيم الحركة الشعبية بتخصيص (25) مقعداً في المؤسسات الدستورية والتشريعية للنساء.

ويذكر أن التشريعات والقوانين السودانية الجديدة جاءت لتصحح مسار المشاركة السياسية للمرأة عبر نصوص منحتها نصيب أوفر في مراكز صنع القرار، إذ ضمن قانون الانتخابات القومية السودانية لسنة 2008 توسيع المشاركة السياسية للمرأة .

أما الفصل الرابع المتعلق بالنظم الانتخابية فنص على التالي : تكوين المجالس التشريعية ونظام انتخاب عضويتها تكوين الهيئة التشريعية القومية وانتخاب عضويتها فقد تضمنت إحدى فقراته خمسة وعشرين %من نساء يتم انتخابهن على أساس التمثيل النسبي على مستوى الولاية عبر قوائم حزبية منفصلة ومغلقة.

## تجربة تيمور الشرقية :

يتميز برلمان تيمور الشرقية بوجود اكبر نسبة من النساء فيه على مستوى آسيا حيث أدت انتخاباتها التشريعية الأولى في عام 2001الى حصول المرأة على ثلاثة وعشرون مقعدا في البرلمان المكون من 88مقعدابنسبة 26.1% ارتفعت فوصلت في الانتخابات التي جرت في 2007الى 29%رغم عدم الأخذ بنظام الكوتا الذي دار حوله الكثير من الجدل أثناء خضوع تيمور الشرقية لإداري الأمم المتحدة بين عامي 1999-2001.

تعد نموذجا فريدا في التعامل مع الكوتا ،اذ أن برلمانياتها بعدما حققن النجاح في الانتخابات التشريعية صوتن ضد مشروع قانون بفرض نظام الكوتا المزدوجة على الأحزاب .

**نماذج أخرى للكوتا النسائية في البرلمان في بعض التشريعات العربية :**

1- التشريع المغربي: حيث خصص 30 مقعد من أصل 325 مقعد في البرلمان المغربي.
2- التشريع الأردني: حيث خصص 6 مقاعد وذلك بموجب تعديل قانون الانتخاب رقم 11 لسنة 2003.
3- التشريع السوداني: خصص نسبة تتراوح بين 10-35 مقعد للنساء.
4- التشريع العراقي: خصص نسبة لا تقل عن ربع عدد أعضاء مجلس النواب أي 25%من عدد الأعضاء البالغ 275 عضواً.
5- التشريع الفلسطيني: حيث نصت المادة(4) من قانون الانتخاب الفلسطيني رقم 9 لسنة 2005 على ما يأتي( تمثيل المرأة ) " يجب أن تتضمن كل قائمة من القوائم الانتخابية المرشحة للانتخابات النسبية ( القوائم) حداً أدنى لتمثيل المرأة لا يقل عن امرأة واحدة من بين كل من:

أ - الأسماء الثلاث الأولى من القائمة.

ب- الأربعة أسماء التي تلي ذلك.

ت- كل خمسة أسماء تلي ذلك.

## التغطية الصحفية لقضية التمكين السياسي للمرأة خلال أشهر يناير و فبراير و مارس 2009 :

### صحف العينة:

نستند هنا علي عدد من صحف العينة من الصحف المصرية علي النحو التالي بيانه:

صحف يومية خاصة (البديل- المصري اليوم- نهضة مصر)

صحف يومية قومية (الأهرام –روزا ليوسف)

صحف يومية حزبية (الوفد)

صحف أسبوعية خاصة ( الأسبوع )

صحف أسبوعية حزبية (الأهالي- الوطني اليوم)

وقد رأي المرصد الإعلامي إجراء تعديل في طريقة إحصاء تغطيات قضايا التمكين السياسي للمرأة ، ليكون الإحصاء أكثر كيفية انطلاقا من أن أشكال التناول الصحفية تتفاوت في قيمتها ومدي تأثيرها فاعتمدنا نظام الإحصاء بالنقاط وتقسم النقاط كالتالي :

تقرر إعطاء نقطة لكل رأي للقارئ ونقطتين للخبر وثلاث نقاط لعمود الرأي وأربع نقاط لربع الصفحة أو اقل و خمس نقاط لنصف الصفحة أو اقل وست نقاط لثلاث أرباع الصفحة أو اقل وسبع نقاط للصفحة أو اقل وأكثر من صفحة تم حساب ثمان نقاط له كذلك إضافة نقطة لصور الأشخاص في التغطية وإضافة نقطتين لصور الأحداث .

### تغطية صحف العينة لقضية التمكين السياسي للمرأة :

| الجريدة | النقاط | النسبة | الترتيب |
|---|---|---|---|
| روزا ليوسف | 110 | % 24 | الأول |
| الأهرام | 96 | % 20.6 | الثاني |
| البديل | 67 | % 14 | الثالث |
| الوفد | 43 | % 9.2 | الرابع |
| المصري اليوم | 40 | % 9 | الخامس |
| نهضة مصر | 40 | % 9 | الخامس |
| الوطني اليوم | 31 | % 6.6 | السابع |
| الأهالي | 28 | % 6 | الثامن |
| الأسبوع | 9 | % 2 | التاسع |

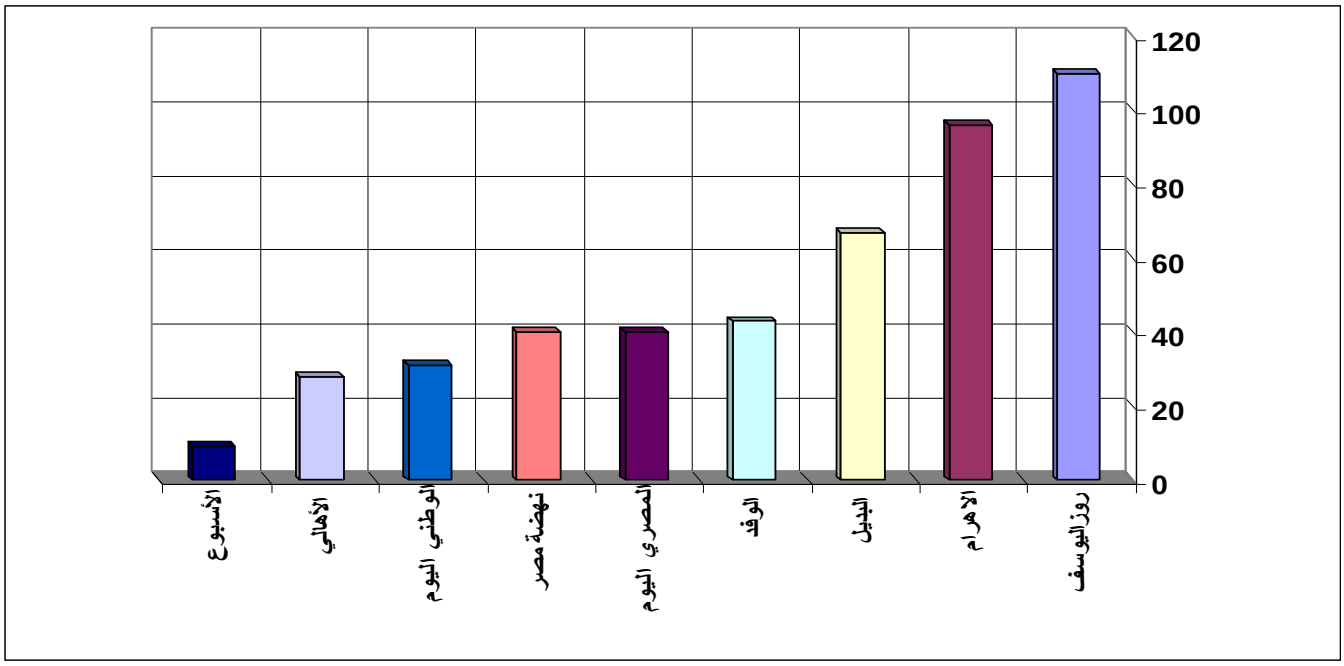


## أولا : جريدة روزا ليوسف

احتلت جريدة روزا ليوسف المركز الأول لتغطية الصحف لقضية التمكين السياسي للمرأة بواقع 110 نقطة ، و بنسبة 24 % كما نشرت أخبارها في الصفحات ( 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 18 ، 9 ، 10 ، 19 ) ، كما تميزت بنشر صور مع الأخبار توضح الاجتماعات أو الندوات التي تعقد لصالح تمكين المرأة سياسيا و قد تناولت العديد من قضايا التمكين السياسي للمرأة المصرية و نسبة تقدم التمكين السياسي للمرأة عن ذي قبل و لكنه يظل في دور النمو و لم تحصل المرأة على كامل حقوقها السياسية بعد و لم تتمكن من تخصيص حصص و مقاعد داخل البرلمان لها .

| التاريخ | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 27/3/2009 | الشريف : الرئيس مبارك طالب بتمكين المرآة والوطني لا يحركه رجال الأعمال | 3 |
| 15/3/2009 | فرخندة : 1600سيدة أعمال في مصر لكن المشاركة السياسية للمرأة لا تزال هامشية | 2 |
| 15/3/2009 | اليوم عائشة عبد الهادي تكرم 55قيادة نسائية | 4 |
| 17/3/2009 | مؤتمر المرآة يدعو الحكومة للإسراع بقانون من اجل المرآة في البرلمان | 1 |
| 17/3/2009 | سوزان مبارك : تعديلات تشريعية لتحقيق تمثيل عادل للمرأة في المجالس النيابة | 2 |
| 5/2/2009 | المرأة أكثر جدية في المناصب القيادية | 18 |
| 8/2/2009 | أبو المجد لوفد الاشتراكية الدولية : الكوتة هي أفضل الطرق لتمكين المرأة سياسيا | 5 |
| 5/1/2009 | قيادات نسائية يتهمن نواب المحظورة بعرقلة قوانين التمييز ضد المرأة | 5 |
| 9/1/2009 | وداعا للحرملك | 4 |

## ثانيا : جريدة الأهرام

كما احتلت جريدة الأهرام المركز الثاني بواقع 96 نقطة و بنسبة 20.6 % من تغطية الصحف لقضية التمكين السياسي خلال الأشهر الثلاث ، و قد نشرت أخبارها على الصفحات ( 1 ، 8 ، 9 ، 11 ، 26 ، 28 ، 30 ، 41 ، 34 ، 35 ، 6 ، 23 ، 20 ، 41 ) ، كما تميزت بنشر صور للمؤتمرات التي تعقد للمرأة و صور للسيدة سوزان مبارك ، كما نشرت الكثير عن أخبار التمكين السياسي للمرأة العربية و ليس المرأة المصرية فقط .

جريدة الأهرام جريدة قومية و قد تميزت بمتابعة نشر أخبار عن جهود السيدة سوزان مبارك في قضية التمكين السياسي للمرأة المصرية و ما بذلته من جهد و عقد مؤتمرات في داخل و خارج مصر لتعزيز دور المرأة المصرية و رفع شأنها السياسي ، و قد ظهر اتجاه جريدة الأهرام المؤيد لدور المرأة السياسي و المشجع لتمكين المرأة سياسيا و الجهود المبذولة لذلك .

| التاريخ | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 7/3/2009 | اجتماع دولي لمناقشة تولى المرأة المناصب القيادية | 9 |
| 9/3/2009 | سوزان مبارك توجه كلمة لتمكين المرأة بمونرو فيا | 9 |
| 2/3/2009 | إشادة أمريكية بجهود سوزان مبارك للنهوض بالمرأة | 9 |
| 16/3/2009 | تكريم 55 قيادة نسائية | 28 |
| 24/3/2009 | التمثيل البرلماني للمرأة المصرية | 11 |
| 7/2/2009 | تبادل الخبرات بين البرلمانيين لتعزيز الدور السياسي للمرأة | 9 |
| 6/2/2009 | سوزان مبارك ترأس المؤتمر الدولي حول المرأة ومواقع القيادة | 9 |
| 22/2/2009 | الكوتا ومشاركة النساء .. في ندوة | 23 |
| 2009/1/6 | الكوتا على مائدة حوار قضايا المرأة | 20 |
| 2009/1/20 | تمكين المرأة في مؤتمر دولي | 26 |
| 2009/1/23 | في المحليات : خمس قيادات نسائية . لا تكفى | 41 |

ثالثا : جريدة البديل

حصلت جريدة البديل علي المركز الثالث بواقع 67 نقطة و بنسبة 14 % من تغطية صحف العينة ، و قد نشرت أخبار التمكين السياسي للمرأة علي صفحاتها ( 4 ، 10 ، 16 ، 1 ، 3 ، 11 ، 8 ، 7 ، 12) و قد أخذت البديل اتجاه محايد تجاه قضية تمكين المرأة سياسيا ، حيث أنها نشرت أخبار تعارض التمكين السياسي للمرأة و نشرت أخبار أخري تؤيد دور المرأة السياسي ، كما أوضحت القصور في الدور السياسي المرأة المصرية و أن مصر من أسواء البلدان العربية و الإسلامية في التمثيل السياسي للمرأة ، و لكنها نشرت نماذج للمرأة القيادية و المرأة التي تولت مناصب عليا .

| التاريخ | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 2009/1/30 | أول سيدة تتولى منصب سكرتير عام محافظة الوادي الجديد | 16 |
| 2009/1/9 | ندوة : مصر من أسوء البلدان العربية والإسلامية تمثيلا للمرأة في البرلمان | 4 |
| 4/2/2009 | كوتة التمثيل النيابي للنساء | 10 |
| 23/2/2009 | الإخوان يؤكدون تمسكهم بعدم أحقية المرأة أو القبطي في الترشيح لرئاسة الجمهورية | 1 |
| 15/3/2009 | تقرير القومي للمرأة : النساء المسجلات في الجداول الانتخابية بالمحافظات الريفية أعلى من الحضرية | 3 |
| 20/3/2009 | ليس بالمرأة وحدها يستكمل البرلمان | 10 |
| 26/3/2009 | وزير الداخلية السعودي : لا ضرورة للانتخابات أو تمثيل المرأة | 7 |
| 18/3/2009 | نساء الحكومة في البرلمانات العربية | 11 |
| 23\3\2009 | لهذا ..على النساء رفض التمييز الايجابي | 8 |

رابعا : جريدة الوفد

جريدة الوفد و هي جريدة يومية حزبية حصلت علي المركز الرابع من تغطية الصحف ، بواقع 43 نقطة و بنسبة 9.2 % ، و قد نشرت أخبارها على الصفحات ( 1 ، 4 ، 2 ، 8 ، 9 ، 11 ، 14 ، 16 ، 10 ) ، و لم تنشر العديد من الصور ، بل نشرت عدد قليل جدا من الصور .

و قد ظهر اتجاه جريدة الوفد المؤيد للتمكين السياسي للمرأة المصرية و اتضح ذلك من المقالات و متابعة أخبار التمكين السياسي للمرأة المصرية .

| التاريخ | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 5/3/2009 | نائبات .. نحو التغيير !! | 8 |
| 8/3/2009 | ارتفاع نسبة مشاركة المرآة في القضاء والمجالس النيابة والنقابات | 2 |
| 2/3/2009 | اللوبي النسائي وتأثيراته على الحياة الاجتماعية في مصر | 11 |
| 3/2/2009 | دليل أبعاد الإصلاح التشريعي لصالح المرأة العربية | 16 |
| 10/1/2009 | المرأة العربية في مواجهة تحديات العولمة | 16 |
| 1/23/2009 | هكذا تتطور المرأة المصرية في عيون عمر النجدي ! | 16 |
| 9/1/2009 | المشاركون يطالبون المجتمع بتغير نظرته للمرأة لزيادة دورها النضالي | 9 |
| 9/1/2009 | امرأة العصر الحديث | 9 |

خامساً : جريدة المصري اليوم

حصلت جريدة المصري اليوم علي المركز الخامس بواقع 40 نقطة و بنسبة 9 % من تحليل الصحف المصرية ، لم تنشر المصري اليوم سوي القليل من الصور ، و لم تنشر عن أخبار الكوتا بشكل خاص خلال الأشهر الثلاث ، و لكن تناولت الحديث عن التمكين السياسي للمرأة ، كما تحدثت عن تهميش دور المرأة المصرية و عن شكوى الرجال من تميز المرأة ، و قد نشرت أخبارها علي الصفحات ( 11 ، 12 ، 13 ، 16 ، 10 ، 7 ، 5 ، 1 ) ، كما نشرت عمود رأى للكاتبة رولا خرسا مع نشر مقالات للقراء عن دور المرأة المصرية ، و قد أخذت جريدة المصري اليوم اتجاه محايد تجاه قضية التمكين السياسي للمرأة .

| التاريخ | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 5/1/2009 | العمل العربية : تشريعات الوطن العربي لا تعتبر المرأة مواطنة كاملة الأهلية وتلتمس العذر للرجال في جرائم الشرف | 11 |
| 5/1/2009 | قيادات نسائية / وضع المرأة كانت أفضل منذ 30 عاما والنظام مسئول عن تهميش دورها | 11 |
| 2/2/2009 | شكوى الرجال من تمييز المرأة | 12 |
| 12/3/2009 | مشيرة خطاب : الوزارة الجديدة تطور طبيعي لـ الأمومة والطفولة والتعيين لم يفاجئني | 7 |
| 18/3/2009 | النساء والرجال | 13 |
| 8/3/2009 | فضفضة السيدات في مجالس المشايخ | 10 |

خامسا : جريدة نهضة مصر

حصلت جريدة نهضة مصر بالتساوي مع جريدة المصري اليوم علي المركز الخامس مكرر ، بواقع 40 نقطة و بنسبة 9 % من تحليل الصحف المصرية ، و قد نشرت أخبارها علي صفحاتها ( 3 ، 4 ، 5 ، 7 ، 14 ، 16 ) ، قد نشرت أكثر من عمود رأى منهم عمود رأى للكاتب محمد الشبه و أميرة خواسك ، و أخذت جريدة نهضة مصر اتجاه مؤيد للتمكين السياسي للمرأة المصرية و المرأة العربية و اهمية دور المرأة السياسي .

| التاريخ | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 4/3/2009 | مصر نائبا لرئيس المؤتمر الوزاري للنهوض بالمرأة | 5 |
| 5/3/2009 | المرأة المصرية .. مواطنة من الدرجة الأولى | 7 |
| 23\3\2009 | آمال كبيرة على وزارة الأسرة والسكان في تمكين النساء | 4 |
| 27/2/2009 | شوية حرية / محمد الشبه | 16 |
| 10/1/2009 | مؤتمر دولي في أمريكا لتغيير المفاهيم حول وضع المرأة في البلاد الإسلامية | 7 |
| 17/1/2009 | واقع المرأة العربية في ورشة عمل بتونس | 7 |
| 22/1/2009 | أعداء المرأة | 14 |

سابعا : الوطني اليوم

حصلت جريدة الوطني اليوم علي المركز السابع بواقع 31 نقطة و بنسبة 6.6 % من تحليل صحف العينة ، و نشرت الأخبار علي صفحاتها ( 4 ، 6 ، 10 ، 11 ، 16 ، 3 ) ، و لم تنشر جريدة الوطني اليوم أخبار عن التمكين السياسي

للمرأة خلال شهر يناير و لكنها نشرت عن التمكين السياسي للمرأة خلال شهري فبراير و مارس ، كما أنها نشرت أخبارها علي مساحات ليس بكبيرة مع نشر صور للسيدة سوزان مبارك ، و قد اهتمت الجريدة بنشر أخبار عن متابعة السيدة سوزان مبارك لدور المرأة الفعال في المجتمع المصري و خاصة دورها السياسي ،و قد ظهر اتجاه الجريدة المؤيد لدور المرأة و تأييد تمكينها السياسي في المجتمع .

| التاريخ | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 10/3/2009 | بني سويف : 15 ألف عضوية جديدة وإقبال شديد للمرأة | 11 |
| 17/3/2009 | سوزان مبارك ترأس الجلسة الختامية وتلقى كلمة احتفالا بيوم المرآة المصرية | 4 |
| 17/3/2009 | جهود رسمية ومدنية للمرأة | 16 |
| 24/3/2009 | أساتذة الإعلام : الإسلام لم يتجاهل المرآة وموقع الإخوان يتجاهلها | 6 |
| 24/3/2009 | تأهيل 400 قيادية نسائية | 10 |
| 3/2/2009 | فرصة كبيرة للشباب والمرأة في 357 وحدة حزبية | 10 |
| 24/2/2009 | 6 أكتوبر : تحديث عضوية 152 وحدة حزبية وتفعيل دور المرأة | 10 |

ثامنا : جريدة الأهالي

جريدة الأهالي جاءت في مؤخرة الصحف المصرية في اهتمامها بالتمكين السياسي للمرأة ، فقد حصلت علي المركز الثامن من صحف العينة بواقع 28 نقطة و بنسبة 6 % ، و قد نشرت الأخبار علي صفحاتها ( 4 ، 7 ، 10 ، 8 ) ، لم تنشر جريدة الأهالي أخبار عن التمكين السياسي للمرأة خلال شهر فبراير و لكنها نشرت عدد قليل من الأخبار عن التمكين السياسي خلال شهري يناير و مارس 2009 ،و قد أخذت الجريدة اتجاه محايد في قضية التمكين السياسي للمرأة المصرية .

| التاريخ | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 01\28\2009 | مشاركة المرأة السياسية حبر على ورق :التجمع يطالب بنسبة 30%على الأقل من المقاعد للنساء | 8 |
| 11/3/2009 | المرآة المصرية تاج على رأس الوطن | 10 |
| 18/3/2009 | د. رفعت السعيد : تحرر المرأة ضرورة لتحرر المجتمع ، سيد عبد العال : الاتحاد النسائي شريك في كل الأنشطة والفعاليات | 7 |

تاسعا : الأسبوع

حصلت جريدة الأسبوع علي المركز التاسع و الأخير في تحليل صحف العينة ، بواقع 9 نقاط و بنسبة 2 % فقط ، و نشرت أخبارها علي صفحتيها ( 9 ، 18 ) و علي مساحات صغيرة ، و قد نشرت جريدة الأسبوع عن التمكين السياسي للمرأة خلال شهر مارس دون شهري يناير و فبراير 2009 ، و قد ظهر اتجاه جريدة الأسبوع المحايد لقضية التمكين السياسي للمرأة .

| التاريخ | العنوان | الصفحة |
|---|---|---|
| 20/3/2009 | أيها المتنطعون كفاكم تلاعبا بالشريعة و السنة ! | 18 |
| 13\3\2009 | قيادات المجتمع المدني يعتبرون تعيينها تعويضا لتجاهل المرأة في حركة المحافظين ، مشيرة خطاب: وزارة الأسرة تحمل رؤية شاملة | 9 |

## التوصيات

1- لكي تتمكن المرأة من الوصول إلى البرلمان في الدول التي يغلب عليها الثقافة الذكورية ، يستلزم ذلك تطبيق الكوتا وندعو الى استخدامها بشكل محدد زمنيا وهو النموذج الذى تطبقه بنجلاديش بمعني أن تطبق الكوتا لعدد من السنوات نترك تحديدها لخبراء الاجتماع ،بحيث يمكن خلال تلك السنوات أن نرصد أن المجتمع أصبح يمنح صوته على أساس البرنامج الانتخابي للمرشح ولا يلعب جنس المرشح دورا في اختيارات الناس ،حينها يمكننا إلغاء الكوتا والعودة الى نظام الانتخاب للجميع .

2 - لن تكون الكوتا ناجحة و تجني المجتمعات ثمارها بمعزل عن التغيرات الاجتماعية التي تحدث في المجتمع ، فلابد أن يساندها تغير في مفاهيم المجتمع ، و يجب أن تلق الكوتا المساندة والدعم الكافيين من المؤسسات الإعلامية، و زيادة الوعي لدي أفراد المجتمع بأهمية دور المرأة السياسي .

3 - تنظيم حملات توعية لخفض الأمية القانونية والسياسية عند النساء لتمكينهن من النهوض بالمجتمع .

4 - تبني سياسات وبرامج لتعزيز تمثيل النساء في كل أجهزة السلطة السياسية واتخاذ إجراءات لحماية المرشحات من كل الضغوط والتهديدات التي يتعرضن إليها .

5 - التأكيد علي توعية كل الأطراف الاجتماعية بأن الديمقراطية والإدارة الجيدة لا يمكن أن تتحقق في ظل غياب النساء عن الساحة السياسية.

6 - التأكيد علي تفعيل دور الإعلام وتنظيم دورات توعية لكل المهتمين في هذا المجال حتى يساهم الإعلام في تغيير الأنماط السائدة عن النساء عبر وسائل الإعلام،وعدم اقتصارها على أدوار معينة.

7 - لابد من اقتناع المرأة المصرية نفسها بقدرتها علي المشاركة الفعالة في الحياة السياسية و قدرتها علي النجاح في المناصب القيادية ، لذلك فعلي الجمعيات المعنية بشئون المرأة أن تنشط في دوراتها و ندواتها فكرة المشاركة السياسية للمرأة .

8 - أن تبدأ الجامعات المصرية في دعوة طالباتها للمشاركة في انتخابات الاتحادات الطلابية بالانتخاب و الترشيح لتكون لبنة ايجابية في طريق تمكين المرأة السياسي.

9 - لابد من تحديد معايير موضوعية لاختيار النساء اللائي سوف يتم اختيارهن لتمثيل المرأة ، بحيث يعبرن عن كافة الشرائح المجتمعية وألا يتم اقتصار الاختيار على شريحة مجتمعية واحدة أو عضوات من حزب واحد لضمان تمثيل عادل ونزيه للمرأة في البرلمان المصري .

10- عودة نظام القائمة النسبية لكي تضطر الأحزاب إلى الدفع بالمرأة على رأس قوائمها الانتخابية ،ولأن ذلك النظام أصبح من أفضل النظم الانتخابية لما يحققه من عدالة في التمثيل الكامل لإرادة الناخبين والتعبير عن كافة الاتجاهات الموجودة في الشارع السياسي .

11 – نذكر بأن الكوتا يجب ألا تتحول إلى هدف بعينه ،وإنما هي آلية مرحلية للتمكين السياسي للمرأة يمكن بعد تحققه الاستغناء عنها .

# مراجع الدراسة :

## أولا : مواثيق وتشريعات


1- اتفاقية إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة – 1979 .
2- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 .
3- الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب .
4- وثيقة كوبنهاغن للدول التابعة لمنظمة الأمن والتعاون الأوروبية OSCE - 1990 .
5- الدستور المصري
6- القانون المصري


## ثانيا: الصحف


1- جريدة الأهرام - أعداد متنوعة
2- جريدة الوفد - أعداد متنوعة .
3- جريدة روزاليوسف – أعداد متنوعة
4- جريدة نهضة مصر – أعداد متنوعة .
5 -جريدة المصري اليوم – أعداد متنوعة
6 - جريدة البديل – أعداد متنوعة .
7- جريدة الوطني اليوم – أعداد متنوعة .
8 – جريدة الأسبوع – أعداد متنوعة .
9- جريدة الأهالي – أعداد متنوعة .


## ثالثا : المواقع الالكترونية


http://www.almotamar.net/news/48320.htm
http://fcdrs.com/magazem/407.html
**http://www.c-we.org/ar/show.art.asp?aid=34467**
**http://news.egypt.com/arabic**
**http://www.alittihad.ae/details.php?id=17092&adate=2009**